جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

واقع التنمية البشرية في الجزائر،آفاق وتحديات

مقارنة الجزائر مع بعض الدول (2000–2017)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاديات العمل

إعداد الطلبة:

- **بلمصابيح العربي**
- **عباس بوطويقة**

الأستاذ المشرف

د. ساعد محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/06/19

السنة الجامعية: 2017–2018

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون»

سورة التوبة، الآية: 105.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي جعل التربية مشتقة من اسمه، وجعل أشرف الأعمال عمل المربين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد، وعلى من اهتدى بهديه إلى يوم الدين آمين.

أشكر الله عز وجل وأحمد حمدا يليق بجلاله، وجه الكريم، وسلطانه العظيم، أن وفقنا إلى إنجاز هذه الدراسة.

أما بعد:

فقد روى أبو داوود والترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، وعليه فإن واجب العرفان يدعونا أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور "ساعد محمد" لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح وإرشادات، متمنينا له دوام الصحة والعافية والتوفيق لخدمة العلم وأهله.

كما نتوجه بالشكر أيضا إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام، لتحملهم عناء قراءة هذه المذكرة وتدقيقها وتصويبها لترى النور، فجازهم الله عنا خير الجزاء.

إهداء

نهدي ثمرة عملنا هذا :

إلى رمز التضحية والصمود ... إلى من علمني الكفاح ...

إلى من تعب وعمل من أجلي ... إلى من طبع عقلي بالعلم والإيمان ...

إلى من لو أهديته الدنيا بأسرها ما كافأته على عطائه

"أبي العزيز"

إلى منبع الحب الفياض ... إلى من سهرت الليالي من أجلي ...

إلى من علمتني الأمانة والصدق ... إلى من أعطتني وحرمت نفسها ...

إلى العيون الساهرة والأنامل الدافئة

"أمي الغالية"

إلى أولادنا وأزواجنا

إلى كل العائلات كل باسمه.

وإلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون في إنجاز هذا العمل

المغربي - بوطويقة

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر

إهداء

فهرس الموضوعات I

قائمة الأشكال IV

قائمة الجداول V

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية البشرية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية البشرية 05

المطلب الأول: التنمية البشرية المفهوم والتطور 05

المطلب الثاني: دليل مؤشر التنمية البشرية وكيفية حسابه 12

المطلب الثالث: التنمية البشرية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى للتنمية 19

المبحث الثاني: أبعاد وسياسات التنمية البشرية وكيفية تمويلها 28

المطلب الأول: أبعاد التنمية البشرية والعوامل المحددة لها 28

المطلب الثاني: سياسات التنمية البشرية 33

المطلب الثالث: كيفية تمويل التنمية البشرية 37

الفصل الثاني: واقع التنمية البشرية في الجزائر

المبحث الأول: واقع التنمية البشرية في الجزائر 43

المطلب الأول: واقع التعليم في الجزائر 43

المطلب الثاني : واقع الصحة في الجزائر 52

المطلب الثالث: واقع الدخل في الجزائر 55

المبحث الثاني : واقع التنمية البشرية في الجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة 59

المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لحساب التنمية البشرية في الدول العربية 60

المطلب الثاني: العناصر المكونة لمؤشر التنمية البشرية في الدول العربية ومقارنتها عالميا 63

المطلب الثالث: المؤشرات الحديثة لقياس التنمية البشرية في الدول العربية 69

خاتمة 81

قائمة المراجع 84

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(**1-1**)	الأركان الرئيسية للبعد الاجتماعي	29
(**2-1**)	العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة	34
(**1-2**)	تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 2006-2008 قبل تنقيحات .2009	56
(**2-2**)	البرنامج التكميلي لدعم وبناء النمو	57

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	صافي التحويلات المالية لبعض السنوات عن الإقراض طويل الأجل إلى الدول النامية	39
(1-2)	يوضح تطور عدد المتمدرسين في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010	51
(2-2)	يوضح تطور معدل الأمل في الحياة في الفترة الممتدة بين 2007-2011	53
(3-2)	الترتيب العالمي والعربي للدول العربية لدليل التنمية البشرية سنة2016	60
(4-2)	مؤشر التنمية البشرية 2015/2013	61
(5-2)	المؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية البشرية لسنة2015	64
(6-2)	وضعية التعليم في الدول العربية مقارنة بباقي مناطق العالم سنة2015	65
(7-2)	نسبة الوفيات بمناطق العالم وفقا لدليل التنمية البشرية	66
(8-2)	معدل الحياة ونفقات الصحة بمناطق العالم	67
(9-2)	الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية	68
(10-2)	القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	69
(11-2)	توافر أحدث التقنيات في البلدان (2014)	70
(12-2)	أمكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي 2013-2012	71
(13-2)	رسم الاشتراك الشهري لخدمة الانترنت ذات النطاق العريض لسنة 2012	72
(14-2)	مؤشر تمكين تكنولوجيا النعلومات والاتصال المواطنين من الوصول إلى الخدمات الأساسية لسنة 2012-2013	73
(15-2)	مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة لتحسين نوعية الخدمات الحكومية للمواطنين لسنة2012-2013	74
(16-2)	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت لسنة2012	75
(17-2)	نسبة الأسر المزودة بحاسوب شخصي لسنة 2012	76
(18)	نسبة الأسر القادرة على الوصول إلى الأنترنت من المنزل لسنة 2012	77

مقـــــدمة

مقدمة:

مصطلح التنمية البشرية بدأ يظهر على الساحة مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990م، ولقي هذا المفهوم اهتماما من المهتمين بالعلوم الاجتماعية،ويرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ القرن الثامن عشر، وامتد إلى القرن العشرين، إلا أن المفهوم عند تلك المدارس يختلف عن المفهوم في حالته الجديدة، فالأول اعتبر العمل عنصرا من عناصر الإنتاج وانه يعكس النمو والتقدم فيما اعتبر المفهوم الجديد أن الإنسان هو جوهر التنمية وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والإدارية والسياسية ومجالات عديدة أخرى[1].

وتعرف أيضا على أنها عملية تهدف إلى زيادة الخيرات المتاحة أمام الناس ومن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ولكن الخيارات الأساسية على جميع مستويات التنمية هي أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق فإذا لم تتح هذه الخيارات الأساسية، تضل فرص أخرى كثيرة بعيدة المنال، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك فالخيارات الإضافية التي يعطيها كثير من الناس تنمية عالية، تتراوح من الحدية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الخلق والإنتاج والاحترام الذاتي وبحقوق الإنسان المكفولة[2].

وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وهذه الخيارات هي:

- العيش حياة طويلة وصحية.
- الحصول على المعارف.
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

[1]- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2009، ص 197.

[2]- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تطبيقية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص 117.

وللتنمية البشرية جانبان، الأول: بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

والثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة والسياسة، لهذا فإن الدخل ليس إلا واحدا من الخيارات والزيادة السنوية في الناتج القومي بشرط ضروري للتنمية البشرية، ولكنه ليس شرطا كافيا[1]، وعلى هذا الأساس تتبلور التساؤلات التالية :

الإشكالية الرئيسية:

- ما مدى تحقيق الجزائر لمستويات جيدة للتنمية البشرية ؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتنمية البشرية ؟

-كيف يتم احتساب مختلف مؤشرات التنمية البشرية ؟

- ما هي أبعاد وسياسات التنمية البشرية وكيفية تمويلها:؟

فرضيات الدراسة : كإجابة عن الأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

-عرفت مفاهيم التنمية البشرية عدة تطورات عبر الأزمنة.

-الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة جدا.

أهمية الدراسة:

تسليط الضوء على أهم المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بالتنمية البشرية في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

-التعرف على واقع التنمية البشرية في الجزائر خلال مؤشرات الثلاث (الدخل، الصحة، التعليم).

-معرفة دور كل مؤشر على غرار الدخل ، التعليم ، الصحة في الرفع من معدلات التنمية البشرية.

أسباب اختيار الموضوع:

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعة)، دار وائل للنشر، 2007، ط 1، عمان، الأردن، ص 128.

-عدم التطرق إلى جوانب هذا الموضوع بصفة شاملة من قبل.

-الرغبة في معرفة واقع التنمية البشرية في الجزائر ومركزها في التصنيف العالمي للتنمية البشرية.

-رغبة منا في معرفة خبايا مجال التنمية البشرية وما مدى مساهمتهما في تطوير وتنمية الأفراد.

المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر ودراستها وتنظيمها وتحليلها بما يناسب مع الموضوع.

أدوات الدراسة:

للإلمام بالموضوع تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات هي:

الكتب باللغة العربية، الرسائل والمذكرات، المجلات والمقالات، مواقع الانترنت.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة نجد:

-اختلاف في الإحصائيات من مصدر إلى آخر.

-عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بالدخل محل الدراسة السنة 2017.

تقسيمات الدراسة:

لقد قمنا بدراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى فصلين على النحو التالي: حيث ضم الفصل الأول الإطار النظري للتنمية البشرية أما الفصل الثاني تتطرق إلى واقع التنمية البشرية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية البشرية

تمهيد:

التنمية البشرية مفهوم ما شاملا له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية، وهي مفهوم حديث بدأ يستخدم في الأدب التنموي المعاصر. حيث اكتسب شيوعا بحلول عام 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء حيث أصبحت التنمية البشرية مدرسة فكرية عالمية تهتم برأس المال البشري وتتميز بالعقلانية والرشد.

ويقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية عي عملية توسيع خيارات البشر، ويهدف هذا الفصل إلى تناول المسائل الرئيسية التي تطرحها التنمية البشرية لما يساعد أكثر على تطوير المفهوم وتحديده ويجعله في الوقت نفسه طرق الرصد والقياس، تأخذ بأبعاده كافة وتتناول الناحيتين الكمية والنوعية معا.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل المفاهيم الأساسية للتنمية البشرية، لاسيما مؤشراتها، متضمناتها وأدلة قياسها، أضف إلى ذلك واقعها في الجزائر .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية البشرية

لقد كان للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دور كبير في إبراز وإعادة التركيز على البعد الإنساني في مناهج التنمية، وذلك مع صدور أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990، والذي أعطى مفهوما جديدا للتنمية تركز حول الإنسان باعتباره أداة للتنمية وغايتها.

وبحلول عام 1993 أطلق البرنامج هذه الرؤية الجديدة للتنمية تحت عنوان: "التنمية البشرية المستدامة" التي تضع الإنسان في قمة أولوياتها، إذ أعيد الاعتبار للفكرة القائلة بأن الناس هو وسيلة التنمية وغايتها.

المطلب الأول: التنمية البشرية المفهوم والتطور

أولا: مفهوم التنمية البشرية

جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها: "عملية توسيع خيارات الناس"، وفي واقع الحال أن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت ويمكن حصرها في ثلاث:

- أن يحيا الإنسان حياة مديدة صحيحة.
- أن يكتسب المعرفة.
- أن يحصل على الدخل والموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة.

الذي يسمح بتطوير قدرات البشر وذلك بتوفير الصحة والتعليم وذلك حتى يمكنهم من الإنتاج، أما التنمية من أجل الناس فنعني بها توزيع ناتج النمو الاقتصادي توزيعا عادلا، والتنمية بواسطة الناس هي إعطاء مجال للأفراد للمشاركة في صنع هاته التنمية[1].

وجدير بالذكر أن المشاركة هي مساهمة الأفراد في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو نفس التوجه الذي ذهبت إليه الباحثة نصيرة قوريش في أن التنمية البشرية: "هي إستراتيجية تنموية تبدأ وتنتهي بالتلبس، وهي تقوم على أربعة عناصر أساسية هي: الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية، والمشاركة، أي بمعنى زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل وتزداد القدرة على إشباع

[1]- عثمان محمد عثمان، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص: 19.

لحاجات، ومن ناحية أخرى لابد أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها وهو ما يكفل عدالة التوزيع، كما لا يجب أن تقتصر إتاحة الفرص المتساوية بين أبناء الجيل الحالي فقط، وإنما أبناء الجيل الحالي من ناحية، وأبناء الأجيال المقبلة من ناحية أخرى، وهو ما يضمن استمرارية التنمية ويتضمن عنصر الاستمرارية ضرورة المحافظة على البيئة للأجيال القادمة، كما يتعين مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم حتى تكون التنمية لهم وبهم"[1].

والتنمية البشرية كما تشير إليها تقارير التنمية البشرية المستدامة على أنها: "الإنصاف، الحكامة، والاستدامة وهي التمكين".

وأشار التقرير نفسه أنه إذا لم تتحقق هذه الخيارات الأساسية الثلاث، فهناك خيارات أخرى تصبح غير متاحة وصعبة المنال، ومن بين هذه الخيارات: الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكدا التمتع باحترام الذات، والتمكين بالإحساس بالانتماء إلى المجتمع وفرص الإبداع والإنتاج وضمان حقوق الإنسان وغيرها[2].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن للتنمية البشرية جانبان:

الأول: وهو تشكيل بناء القدرات البشرية عن طريق تحسين المستويات الصحية والمعرفة والمهارات.

الثاني: وهو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة لزيادة الإنتاج والتمتع بأوقات الفراغ، والمشاركة في الأمور السياسية والمجتمعية والثقافية.

وعرفها مكتب العمل العربي: "أن مفهوم التنمية أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصائرهم وقدراتهم"[3].

وتعرف التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 على أنها: "تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس"، فتنمية الناس تكون من خلال تهيئة المجال.

---

[1]- نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2014/2010، ص: 34.

[2] -Human Development Report, 1990, New-York, UNDP, p10.

[3]- مكتب العمل العربي، الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية، مجلة العمل العربي، العدد 68، 1997، ص: 119.

إذ الإنصاف المقصود به هنا هو تكافؤ الفرص على الوسائل والمدخلات من خلال:

- تعديل توزيع ملكية الأصول الإنتاجية.
- إدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي.
- إلغاء العقبات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار.

أما الحاكمية الرشيدة فهي تبدأ من الإدارة الرشيدة المعتمدة على الإصلاح والتحديث وتحسين أداء الخدمات العامة.

في حين نجد أن التنمية البشرية المستدامة تؤكد من خلال تقاريرها على ضرورة عدم اقتصار الاستدامة على البعد البيئي، بل يجب أن تتعدى ذلك إلى عدم توريث الأجيال القادمة ديون اقتصادية وعقلنة استثمار الموارد الطبيعية....إلخ.

أما التمكين فهو تمكين الناس من ممارسة الخيارات من خلال قيامهم بدورهم من خلال الآتي:

- التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم من خلال وجود ديمقراطية سياسية.
- وجود حرية اقتصادية حتى يتمكن الناي من التحرر من العوائق القانونية التي تعرقل نشاطهم الاقتصادي[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التنمية البشرية أنها عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الصحية، البيئية والتعليمية، بهدف الرفع من قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع الحاليين، والأجيال القادمة بالعدل والإنصاف دون إلحاق الضرر بهم، وفي الأخير يمكن القول أن التنمية البشرية تطرح استراتيجية تبدأ وتنتهي بالناس، على أساس أربع مبادئ: الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية والمشاركة.

ثانيا: تطور مفهوم التنمية البشرية في أدبيات الأمم المتحدة

التنمية البشرية في فترة الخمسينيات: شهدت البدايات الأولى لصياغة الأفكار والنظريات الاقتصادية تركيزا كبيرا على أهمية رأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، بدلا من الاهتمام بالإنسان

[1]– عبد الجبار لعبيدي، خرافة التنمية البشرية المستدامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص: 96، 98.

وتوسيع الفرص أمام الناس، وكان هناك خلط كبير بين التنمية ومفاهيم أخرى، فلقد اعتبرت مفاهيم التنمية والتنمية الاقتصادية والنمو بشكل عام متشابهة، واستخدمت دون تمييز واعتبر مفهوم التنمية مشابها لمفهوم النمو الاقتصادي واستخدم هذا الأخير مرادفا له.

والمقاربات التي تناولت مفهوم التنمية في البداية كانت تعتبر الإنسان وسيلة لتطوير الاقتصاد وهذا التوجه يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة كافية لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع.

التنمية البشرية في فترة الستينيات: انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في ستينيات القرن العشرين لتعرف التنمية السياسية على أنها عملية تغيير اجتماعي غايته الوصول إلى نظم تعددية على شاكلة الدول الأوروبية، ثم تطور المفهوم ليشتمل على التنمية الثقافية والاجتماعية، إلا أن إغفال المقاربة الاقتصادية في حياة البشر جعل نتائجها متدنية، وهو ما دفع بالضرورة إلى إعادة النظر في المقاربات التنموية[1].

التنمية البشرية في فترة السبعينيات: في هذه الفترة نشأت العديد من الأفكار التنموية سواء بشكل مقاييس، مؤشرات أو نهج منها المؤشر العام للتنمية في سنة 1970، ونهج الحاجات الأساسية 1976 التي قسمت إلى:

- الحاجات الأساسية المادية الفردية، الملبس، الغذاء.
- الحاجات الأساسية المادية العمومية الخدمات الصحية التعليمية.
- الحاجات الأساسية المادية المعنوية كالحريات، المشاركة السياسية[2].

التنمية البشرية في فترة الثمانينات: في هذه الفترة ظهر مفهوم التنمية المستدامة بإدماج البعد البيئي في التنمية، حيث وضعت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987 تعريفا لمفهوم التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[3].

[1]- عبد المجيد شفيق، التناول الديداكتيكي لمفهوم التنمية في الكتب المدرسية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 3، العدد 9، أيلول 2014، ص:05.

[2]- عبد الحميد محمد العباسي، محاضرة في التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات، معهد الدراسات والبحوث الاجتماعية، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، جامعة القاهرة.

[3]- عبد المجيد شفيق، التناول الديداكتيكي لمفهوم التنمية في الكتب المدرسية، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

وجدير بالذكر أن سنوات الثمانينات قد كانت سنوات الأزمات الاقتصادية، حيث كان الاهتمام بالإصلاح الاقتصادي على حساب تطور العنصر البشري، ونظرا لهذا القصور في وضع البشر في أولويات التنمية، جاءت الأمم المتحدة ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تبنى ولادة مفهوم التنمية البشرية وذلك في أول تقرير لها سنة 1990.

التنمية البشرية في فترة التسعينات: صدر أول تقرير التنمية البشرية في عام 1990، ومنذ ذلك الحين، تصدر التقارير الوطنية في 140 بلدا، تعدها فرق محلية بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتطرق هذه التقارير إلى قضايا إنمائية أساسية وهي على النحو التالي:

تقرير التنمية البشرية 1990: جاء بمفهوم التنمية البشرية وقياسها إذ رأى أنها: "توسيع الخيارات أمام الناس"[1].

تقرير التنمية البشرية 1991: قام بإدخال المزيد من التطورات على مفهوم التنمية البشرية، ولقد توصل التقرير إلى أنه يمكن توفير أموال من خلال الابتعاد عن الإنفاق التبديدي على النواحي العسكرية والتوجه نحو الأولويات مثل: التعليم، الصحة وهذا ما يسمى بتمويل التنمية البشرية[2].

- تقرير التنمية البشرية 1992: جاء بالأبعاد العالمية للتنمية البشرية ومنها البعد البيئي، التعليمي، الصحي... إلخ[3].
- برنامج التنمية البشرية 1993: جاء بمفهوم مشاركة الناس، إذ عرف التنمية البشرية على أنها: "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس" بمعنى الاستثمار في قدرات البشر[4].
- تقرير التنمية البشرية لعام 1994: جاء بأبعاد جديدة للأمن البشري من خلال أبعادها الواسعة، وتوصل التقرير إلى أن الأمن البشري له جانبان: الجانب الأول: يعني السلامة من الأوبئة والفقر والاضطهاد والثاني يعني الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في حياة الناس[5].

---

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1990، ص: 10.

[2]- تقرير التنمية البشرية لعام، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1991، ص: 11.

[3]- تقرير التنمية البشرية لعام، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1992، ص: 12.

[4]- تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1993، ص: 03.

[5]- تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995، ص: 73.

- تقرير التنمية البشرية 1995: جاء بمفهوم المساواة بين الجنسين، الرجل والمرأة على حد السواء[1].
- تقرير التنمية البشرية 1996: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.
- تقرير التنمية البشرية 1997: التنمية البشرية والقضاء على الفقر.
- تقرير التنمية البشرية 1998: التنمية البشرية والاستهلاك.
- تقرير التنمية البشرية 1999: العولمة بوجه إنساني.
- تقرير التنمية البشرية 2000: حقوق الإنسان والتنمية البشرية.
- تقرير التنمية البشرية 2001: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية.
- تقرير التنمية البشرية 2002: تعميق الديمقراطية في عالم متفتت.
- تقرير التنمية البشرية 2003: وتمحور حول أهداف الألفية الجديدة.
- تقرير التنمية البشرية 2004: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع.
- تقرير التنمية البشرية 2005: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو.
- تقرير التنمية البشرية 2006: ما هو أبعد من الندرة: الفقر وأزمة المياه[2].
- تقرير التنمية البشرية 2008: تغير المناخ والتنمية البشرية[3].
- تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز وقابلية التنقل البشري والتنمية.
- تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية.
- تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف.
- تقرير التنمية البشرية 2012: نهضة.
- تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع[4].
- تقرير التنمية البشرية 2014: تناول التقرير المضي في التقدم ،بناء المتعة لدرء المخاطر.
- تقرير التنمية البشرية 2015: ذهب إلى أن جعل العمل في مقام الثروة من حياة الإنسان.

[1]- تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1996، ص: 66.

[2]- تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص: 04.

[3]- تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008/2007، ص: 21.

[4]- تقرير التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن كل التقارير سابقة الذكر ركزت على رفاهية الإنسان وحياته، حيث أن رفاهية الإنسان تكفي أن يعيش المرء وهو ينعم بحريات كبيرة.

المطلب الثاني: دليل مؤشر التنمية البشرية وكيفية حسابه:

ومن خلال المطلب سنتطرق إلى:

دليل مؤشر التنمية البشرية: اكتسب مفهوم التنمية البشرية دفعا قويا داخل مقياس دليل التنمية البشرية الذي أطلق في التقرير الأول عام 1990، حيث كان يرتكز على مقولة أن التنمية البشرية لا تقاس فقط بالنمو الاقتصادي بل تقاس بالانجازات القابلة للقياس التي تحققها البلدان في الصحة والتعليم، وهو دليل مركب يقيس معدل انجازات البلدان من خلال ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية هي :

- طول العمر (مقاسا بتوقع العمر عند الولادة)
- المعرفة تقاس بمعدل البالغين بالقراءة والكتابة، معدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعليم العالي.
- مستوى المعيشة(مقاسا بالقدرة الشرائية بالاستناد إلى معدل الدخل المحلي الإجمالي الحقيق للفرد)
- وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين القيمتين (0-1) وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها، ولذلك تم تضيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يلي:
- الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة من 0.80 فما فوق.
- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين 0.50 وأقل من 0.80 .
- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة أقلمن 0.50.

غير أن هذا القياس واجه العديد من الانتقادات أبرزها البساطة الشديدة يعتقد معها الوصول إلى فهم أشمل للمستويات الرفاهية الإنسانية وتغيراتها، وذلك نظرا لإغفالها عددا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهية الإنسانية.

من بين السلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاث مثلا قد لا يصبر مؤشر توقع الحياة عند الميلاد عن مدى سلامة الصحة البدنية للأفراد، وقد لا يعكس معدل الأمنية لدى البالغين المستوى التعليمي ومدى مساهمة في اكتساب المعرفة وتنمية قدراتهم، أم فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل الإجمالي فهو المؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحساب عدم العدالة في توزيع الدخل.

ولتدارك هذا النقص عمدت التقارير الموالية إلى إدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية وتتمثل في:[1]

- دليل التنمية المعدل للجنس.
- دليل المشاركة المعدل للجنس.
- دليل الفقر التنموي.

وبعد 20 سنة من استخدام هذا الدليل تم إدخال بعض التغيرات والتعديلات عليه وذلك باستخدام بيانات ومنهجيات لم تكن متاحة في بعض البلدان في عام 1990، ذلك لقياس أبعاد الدخل، الصحة والتعليم وفقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 والذي صدر تحت عنوان "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية" فنصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقد أزيل الحد الأعلى للدخل يهدف ترجيح قيمة الدليل للسماح للبلدان التي تتخطى عتبة 000 40 دولار من قياس المستوى الحقيقي للدخل على نحو أفضل.

وفي التعليم أستعين بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي للمدارس وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الإلهام بالقراءة والكتابة، والهدف من ذلك هو توضيح صورة التعليم في بلد.

أما في مجال الصحة يبقى متوسط العمر عند الولادة المؤشر الرئيسي، وتجمع مؤشرات الأبعاد الثلاثة هذه وترجح لتكوين القيمة النهائية لدليل التنمية البشرية التي تتراوح ما بين الصفر والواحد، وتضيف البلدان حسب موقعها في ترتيب دليل التنمية البشرية في أربع فئات هي كالآتي:

- فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا.
- فئة التنمية البشرية المرتفعة.
- فئة التنمية البشرية المتوسطة.
- فئة التنمية البشرية المنخفضة.

[1]- شريفة عبدو، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مذكرة تخرج تخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة بان خلدون، تيارت، ص، 17-18.

ثانيا: دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس

يستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، والاختلاف بينهما في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس إذ يعدل متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الرجل والمرأة، ويعدل دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس أيضا بالقيمتين القصوى والدنيا للعمر المتوقع لمراعاة كون المرأة تعيش عادة عمر أطول من الرجل، والقيمة القصوى للمرأة هي 87.5 سنة، بينما القيمة الدنيا هي 27.5 سنة، والقيمتان المقابلتان بالنسبة للرجل هي على التوالي: 82.5 سنة و22.5 سنة.

يعتبر حساب دليل الدخل الأكثر تعقيدا إلى حد ما، فقيمتا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) للإناث وحصة الذكور من الدخل المكتسب، وهاتان الحصتان بدورهما تقدران من نسبة أجور الإناث إلى أجر الذكور والنسبة المئوية لحصة الإناث وحصة الذكور من عدد السكان النشيطين اقتصاديا، وبما أنه لا تتوفر بيانات عن نسب الأجور فإنه يستخدم قيمة تبلغ 75% وتعامل تقديرات نصيب الفرد للإناث والذكور من الدخل بالدولار (حسب تعادل القوة الشرائية) بالطريقة نفسها التي يتعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية، ثم تستخدم في حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي[1].

ثالثا: دليل التمكين للرجل والمرأة :

يستخدم مقياس التمكين متغيرات مبنية لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية وتختار أول مجموعتين من المتغيرات للتعبير عن المشاركة الاقتصادية وسلطة منع القرارات الاقتصادية النسبة المئوية لحصتهما من الأعمال المهنية والفنية، وفئات المهن هذه عديدة، ومحددة تحديدا واسعا، ونظرا لاختلاف عدد الأفراد الذين تشملهم كل فئة فإنه يتم حساب الدليل المفصل لكل فئة ثم يتم جمع الإثنين معا.

والمتغير الثالث هو النسبة المئوية لكل من الرجل والمرأة من المقاعد البرلمانية ويختار للتعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية، وفيما يتعلق بجمع هذه المتغيرات الثلاثة، فيتم استخدام

[1]– شريفة عبدو، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

منهجية تحديد متوسط مرجح بعدد السكان للتوصل إلى نسبة مئوية عادلة موزعة بالتساوي لكلا الجانبين ثم يتم وضع الدليل الخاص بكل متغير عن طريق قسمة النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي.

رابعا: دليل الفقر البشري:

يقيس دليل الفقر البشري التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية، إذ يعطي صورة التوزيع، ويقيس تراكم نواحي الحرمان الذي لا يزال قائما من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية، وهذا الدليل هو مقياس متعدد الأبعاد للفقر.

وهناك دليلان للفقر البشري، أحدهما خاص بالبلدان النامية ويسمى دليل للفقر البشري-1، والآخر خاص بالبلدان المصنعة ويسمى دليل الفقر البشري -2، حيث يرتكز الأول على نواحي الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في كل من: البقاء على قيد الحياة (التعرض للموت في سن مبكرة جدا)، المعرفة (الاستبعاد من عالم القراءة والاتصال)، وبمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد بالاقتصاد العام بينما يرتكز دليل الفقر البشري -2، على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان وهي: طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق والاستبعاد الاجتماعي[1].

إضافة إلى ما سبق نجد:

خامسا: اتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل وهو يرصد المتغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية عبر عدد من السنوات بالإضافة إلى المتغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.

- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويقيم خمسة مؤشرات.
- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات.
- اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.
- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.
- بنية الاقتصاد الكلي ويضم أحد عشرة مؤشرات.
- اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.

[1]- شريفة عبدو، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

- المعونة والديون بحسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات.
- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإجمالية ويضم ثمانية مؤشرات.
- الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات.
- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.
- الملامح الأساسية للتدهور البيئي ثمانية مؤشرات.
- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.
- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.
- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.
- الملامح الأساسية لحياة السياسة ويضم سبعة مؤشرات.
- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات.
- الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات.
- الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم اثنتي عشر مؤشر.
- الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي.
- الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت.
- الفجوات بين الجنسين في مشاركة السياسة.
- حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويضم ثمانية اتفاقيات وصكوك أساسية[1].

ثانيا: حساب دليل مؤشر التنمية البشرية:

دليل التنمية البشرية مركب من مؤشرات نمطية قابلة للمقارنة بين الدول ويستخدم لمعرفة موقع الدولة أو ترتيبها بين الدول الأخرى، والمستوى الذي أحرزته في هذا المجال، يتم تصنيف البلدان حسب إجماليات التنمية البشرية إلى ثلاث مستويات.

[1]- عدنان داود محمد الغداري، هدى زوير مخلف الدعمي، الاقتصادي المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2010م، ص: 20-21.

المستوى الأول:تنمية بشرية عالية والتي يقع دليل التنمية البشرية لديها مابين 0.8 و1 صحيح.

المستوى الثاني: تنمية بشرية متوسطة والتي يقع دليل التنمية البشرية فيها مابين 0.500 و0.799.

المستوى الثالث: تنمية بشرية منخفضة ويكون دليل التنمية البشرية أقل من 0.500.

بالإضافة إلى المستوى الإجمالي الذي يقسمه دليل التنمية البشرية، مقياس نسبي مركب والمؤشرات تلخص منجزات التعليم والصحة والإنفاق وتخصيص الموارد والتكوين الرأسمالي البشري وحالة المرأة والطفل والاتصالات بشيء من التفصيل.

ورغم ما يمثله دليل التنمية البشرية كمقياس أشمل لإنجازات التنمية إلا أنه لم يحل محل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المفصلة والتي تمثل ضرورة لا غنى عنها عند تحليل نتائج التنمية في كل دولة على حدا[1].

ويتم حساب قيمة دليل التنمية البشرية لأي دولة ولأي مكون من مكونات التنمية البشرية على النحو التالي:

$$\frac{\text{القيمة الفعلية للمكون في الدولة} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

قيمة الدليل لأي مكون[2]:

ويتم حساب دليل التنمية البشرية للدولة على أنه متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل، حيث دليل التنمية البشرية للدولة[3]: $\frac{\text{التحصل العلمي}+\text{العمر}+\text{الدخل}}{3}$

وبالاعتماد على الخيارات الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة بما يلي:

1-أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية.

[1]- ساعد محمد، التنمية البشرية كمعي التحقيق الاقتصادي المعرفي في الجزائر بالإشارة إلى مؤشرات المعرفة (2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارة، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2010-2011، ص10-11.

[2]- تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإجمالي 93، ص15.

[3]- ساعد محمد، التنمية البشرية كمعي التحقيق الاقتصادي المعرفي في الجزائر بالإشارة إلى مؤشرات المعرفة (2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارة، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2010-2011، مرجع سبق ذكره.

2-أن يكتسب الإنسان معرفة وتأهيل.

3-أن يحصل الإنسان على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

فقد تم حساب دليل التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية الصادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى ثلاث مؤشرات هي:

1-طول العمر: ويتم قياسه بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

2-التحصيل العلمي: ويقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (وله وزن مرجح يعادل 3/2)، ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا (وله وزن مرجح يعادل 3/1).

3-مستوى المعيشة: ويقاس بمقدار نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية)[1].

ولحساب دليل التنمية البشرية حددت قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات وفقا لما يأتي:

1-العمر المتوقع عند الولادة، القيمة الدنيا 25سنة، والقيمة القصوى 25سنة.

2-معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، القيمة الدنيا 0% والقيمة القصوى 100% .

3-نسبة القيد في التعليم بمختلف مراحله، القيمة الدنيا 0% والقيمة القصوى 100%.

4-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) القيمة الدنيا 100 دولار، والقيمة القصوى 40000دولار.

مما تقدم نجد أن حساب دليل التنمية البشرية يتم بالاستناد غلى المؤشرات الأربعة، وبذلك نستنتج أن دليل التنمية البشرية عبارة عن متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل العلمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[2].ويتم التعبير عن أداء كل بعد بقيمة تتأرجح بين الصفر والواحد الصحيح وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$Hj = 1/3$$

[1]- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2004، ص156.

[2]- محمد مراد، التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية)، ندوة بتاريخ 2011/06/11، ص9.

Hj= 1/3

Hj=1/3

Hij=

Hij= دليل المؤشر(i) يمثل البلد و(j) يمثل العمر المتوقع ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالي معا.

Xij= القيمة الفعلية للمؤشر.

Max(xi)= القيمة القصوى للمؤشر.

Min(xi)= القيمة الدنيا للمؤشر[1].

المطلب الثالث: التنمية البشرية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى للتنمية

أولا: المؤشرات الكيفية

أثير جدل كبير من قبل المنظرين السياسيين والاقتصاديين وكدا الاجتماعيين، إذ تناوله كل منهم وفق رؤيته التي تختلف باختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها، وكان المفهوم الاقتصادي قد شكل نقطة البداية دون غيره من المفاهيم الأخرى، والباحث في قضية التنمية يواجه كثيرا من الصعوبات عند محاولة تحديد جوانبها المعرفية النظرية، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات منها أن الظواهر الاجتماعية والسياسية عامة تعتبر ظواهر حركية متعددة المتغيرات، وبالتالي فإن النظريات والمراحل الدالة على التنمية اتسمت بالعمومية والتعقيد وتعدد الأبعاد.

على هذا الأساس سنحاول إظهار التقارب والاختلاف بين مفهوم التنمية البشرية والمفاهيم الأخرى للتنمية، ويمكن تلخيص هذه المفاهيم كالتالي:

1- التنمية الاقتصادية: هناك عدة مفاهيم للتنمية الاقتصادية، إذ يعرف الاقتصاديين التنمية الاقتصادية على أنها: "العملية التي يمكن بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي

[1]- محمد عابد الجابري، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1995، ص118.

إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، كما أنه يمكن أن يدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"[1].

وتعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل تحقيق النمو الاقتصادي بأنها: "عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد فترة زمنية طويلة وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"[2].

كما عرفت التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية التي بمقتضاها ينتقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك بتحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية والمادية والبشرية، بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدلات أسرع من الزيادة السكانية، وهذا الانتقال يقضي إحداث تغيرات جذرية وجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"[3].

كما يتفق غالبية الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم والمدارس التي ينتمون إليها على أن العمل هو عامل النمو الرئيسي، بل يذهب البعض إلى إعادة رأس المال إلى العمل المتجسد في السلع والتجهيزات الرأسمالية[4].

وتعتبر التنمية الاقتصادية ثورة علمية تكنولوجية تستهدف مجموعة كبيرة من التغيرات العميقة والمتسلسلة والمترابطة في صميم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق باستيراد المصانع والآلات، أو بمستويات عالية من تراكم رؤوس الأموال المادية، وإنما بتطوير النظم القائمة والاتجاهات الاجتماعية والفكرية السائدة، بما يتسنى معه استخدام وتطوير الأساليب العلمية والوسائل التكنولوجية على نحو يتلاءم مع ظروف الاقتصاد القومي[5].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية الاقتصادية كما عرفت على أنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل

[1]– عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2000، ص: 55.

[2]–كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 1988، ص: 63.

[3]– عبد الحميد محمد العباسي، التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[4]– نبيلة داود، الموسوعة المعاصرة، مدراس ومصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين، القاهرة، مكتبة غريب، ص: 103.

[5]– مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، ص ص: 17، 18.

الفرد سيرتفع، إلا أن هذا الطرح ليس صحيحا دائما، إذ أن الزيادة في الدخل ليس شرطا كافيا في عملية التنمية، فكثير من الدول النفطية تصنف ضمن فئات التنمية البشرية المتوسطة على غرار الجزائر بالرغم من أنها تحتل مراتب لا بأس بها في مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هناك تقارب بين التنمية البشرية والاقتصادية لأن هذه الأخيرة هي عنصر أساسي وفعال في قياس دليل التنمية البشرية، إلا أنه غير كافي لذلك والنمو الاقتصادي هو وسيلة لتحقيق التنمية البشرية.

2- تنمية الموارد البشرية: تعرف تنمية الموارد البشرية على أنها: "العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية... فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف ومعلومات ووسيلة تدريبية تزوده بالطرق بالعلمية، كما أنها وسيلة فنية تمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية... إضافة إلى كونها وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوكه وتصرفاته المادية والأدبية وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه الوظيفي والاجتماعي"[1].

وترتكز عملية الموارد على خمسة عناصر هامة تعمل على تشكيل الإنسان على نطاق واسع هي:

التعليم: يعد التعليم كم المعايير المهمة للتنمية البشرية، وهو ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان في أي مجتمع من المجتمعات وقد يتطلب تعليمه الالتحاق بمؤسسات متخصصة في تعلم المعارف والخبرات والمهارات وأساليب التفكير والعمل والأصول الاجتماعية وغير ذلك مما يتطلبه الإنسان[2].

البيئة: إن البيئة هي كذلك مطلب مهم من مطالب التنمية البشرية وتتضمن:

- توفير الماء الصالح للشرب والطرق السليمة لتخزينه.
- توفير المكان الصحي المناسب.
- التفتيش على المرافق العامة.

[1]- مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 19، 20.

[2]- المعتصم بالله الجوازنة وديمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 85، 87.

- التخلص السليم من النفايات الصلبة[1].

العمل المناسب: هو كذلك مطلب من مطالب تنمية الموارد البشرية، وإن كان العمل أحد وسائل الإنتاج إلا أنه الهدف من هذا الإنتاج، فالهدف من أي نشاط اقتصادي هو تحقيق الرفاهية المادية للإنسان[2]، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق تنمية مواهب البشر وطاقاتهم على الوجه الأكمل.

الحرية السياسية والاقتصادية: هي مطلب آخر من مطالب تنمية الموارد البشرية، وهذا من خلال توسيع مفهوم المشاركة الشعبية لتشمل جميع جوانب التنمية والإدارة، يلزم أن تكون لامركزية لكي تتيح الفرصة وصولا أكبر لصنع القرار، ومنظمات المجتمع المدني يلزم السماح لها بأن تمارس تأثيرا متزايدا في القضايا الوطنية والدولية[3].

أما الحريات الاقتصادية فهي تعني التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية، وزيادة درجة انفتاحها على بعضها البعض[4].

الصحة والتغذية: الصحة الجيدة هي مطلب مهم ترتكز عليه تنمية الموارد البشرية، مكونة من مجموعة من المؤشرات منها معدل وفيات الأطفال الرضع، وكذا وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وكذا متوسط العمر المتوقع عند الولادة[5].

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن هناك تقارب بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية لأن هذه الأخيرة هي جزء من مفهوم التنمية البشرية القائل: "الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها".

3- التنمية المستدامة: تعرف على أنها "تطور وتقدم جماعي مشترك للتغيير نحو إصلاح الحياة البشرية نوعية مجتمعاتها، فالاستدامة إذن يمكن عندئذ أن تكون مشمولة بعملية إسناد لضرورة دمج التنمية، أي التعامل معها من زاوية نظر اجتماعية، اقتصادية، وكذا بيئية"[6].

---

[1]- فريد نصيرات، إدارة منظمات الرعاية الصحية، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

[2]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الثانية، بدون دار نشر، القاهرة، 2006-2007، ص: 283.

[3]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[4]- المرجع نفسه، ص: 26.

[5]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 219، 220.

[6]- محمد بلفضل، التنمية المستدامة، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون بتيارت، الجزائر، العدد التجريبي سبتمبر 2011، ص ص: 117، 118.

وعليه نستنتج من التعريف السابق أن التنمية المستدامة تضم ثلاث أبعاد وهي:

البعد الاقتصادي: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي مكا بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة من السياسات الاقتصادية.

البعد البيئي: ارتبطت فكرة التنمية المستدامة بالبيئة وحمايتها، والبيئة عنصر مرتبط بالاقتصاد من خلال أنه يدرس مشكلة الحاجات البشرية المتعددة والمتجددة والمتزايدة ليجد لها حلا من خلال ما توفره الطبيعة التي تحيط بالإنسان[1]، وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة.

ومن خلال هذا نستطيع القول أن التقارب بينهما يكمن في أن التنمية المستدامة تسعى دائما للأفضل، وتكون قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية بفعل فاعل ألا وهو الإنسان، وهذا ما يتوافق مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يعتبر الإنسان فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية دون مشاركة فاعلة.

التنمية البشرية والتنمية الإنسانية:

صدر أول تقرير للتنمية البشرية في عام 2002 يدرس حالة التنمية البشرية في الوطن العربي، وأطلق عليه اسم تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002[2]، إذ يعتمد هذا الأخير على استبعاد الدخل حتى يقلل من أهمية معدل الدخل كمعيار للتنمية الإنسانية بشكل عام وليعكس النقص في القدرات العربية بالمقارنة مع الدخل في الدول العربية، ليؤكد أن على جميع الدول عربية كانت أو غير ذلك، التي ترغب بالسير نحو التنمية الإنسانية أن تحسن من أدائها في العوامل الستة التالية[3]:

- مؤشر الحرية، توفير حواسيب الانترنت لكل شخص ليعكس مدى توافر ثقافات المعلومات والاتصال.

[1]– محمد بلفضل، التنمية المستدامة، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

[2]– رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

[3]– تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنساني 2002، خلق فرص للأجيال القادمة، 2002، ص: 18.

- غاز الكربون المنبعث للفرد ليعكس الأذى الذي تتعرض له البيئة نتيجة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى المؤشرات الثلاثة المهمة التي ذهب إليها تقرير التنمية البشرية الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990.
- العمر المتوقع عند الميلاد، كمقياس للصحة.
- التحصيل العلمي، كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مقياس التنمية البشرية.
- الرفاه، ويقاس بمستوى معيشة الفرد.

وهنا تكمن نقطة التقارب والتوافق بين المفهومين، أما نقاط الاختلاف تكمن في أن مصطلح "الإنسانية" يعبر عن حالة راقية للوجود البشري، أما مصطلح "البشرية" فيعبر عن مجموعة من المخلوقات، والمصطلح الأول أو وتقرير التنمية الإنسانية فهو مصاغ من قبل خبراء المنطقة العربية وليس من صنع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجدير بالذكر أنه نشر من قبلها.

التنمية الاجتماعية: هناك ثلاثة اتجاهات لتعريف التنمية الاجتماعية[1]:

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية هي الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين، التعليم، الصحة، الإسكان...إلخ.

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية الاجتماعية هي الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم، الصحة والإسكان، والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية.

الاتجاه الثالث: ير ى أصحاب هذا الطرح أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وهذا الاتجاه الأخير هو الذي يأخذ به، حيث يشير إلى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات وإنما تشتمل على عنصرين:

[1]- طلعت مصطفى السروجي، منى محمود عويس وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2001، ص ص: 25، 26.

- تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر.
- إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة، والسماح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن التنمية الاجتماعية تركز على الجوانب الاجتماعية: صحة، تعليم، سكن...إلخ وهي تتفق وتتقارب مع مفهوم التنمية البشرية، إلا أن هذا الأخير أشمل وأوسع.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن التنمية البشرية هي أشمل من المفاهيم السابقة الذكر وهذه الأخيرة محتواة فيها، بمعنى أن التعاريف السابقة الذكر جاءت الواحدة تلو الأخرى في تقارير التنمية البشرية لإكمال عملية التنمية البشرية، وهذا نظرا لاهتمامها بمواضيع العصر والتي هي اهتمام العالم أجمع والمرتبطة بحياة الإنسان بشكل مباشر، حيث تهتم تقارير التنمية البشرية سنويا بموضوع يعالج المسائل المعاصرة والمتعلقة بالعنصر البشري، فيتم خلق مقياس خاص في مفهوم من المفاهيم السابقة الذكر.

ثالثا: الانتقادات الموجهة لمفهوم ومؤشرات التنمية البشرية

بما أنه لم تتضح معالم التنمية البشرية، وإيجاد تعريف محدد لها فإن التقارير لم تزل تطلعنا كل عام بإضافات وتصورات جديدة لمفهوم التنمية البشرية، من جهة أخرى نجد أن التقارير الدولية التي اعتمدت هذا المفهوم لا توضح نقاط البدء الواجب على الدول النامية الانطلاق منها، والسياسات التي لابد منها لمعالجة تخلفها، وعدالة العلاقات الدولية الواجب توافرها لمساعدة هذه الدول في طريق التقدم، كما أنها لا تبين كيفية المقارنة بين أحوال التنمية البشرية بين الدول المتقدمة والنامية بشكل متفق عليه.

وعلى هذا الأساس وجهت انتقادات تمثلت في:

- إن التعريف المستحدث يتميز بعمومية تفقده محتواه، فتوسيع الخيارات بين الناس طموح طوباوي تحكمه قيود وتوازن في الإمكانيات، فهناك فرق شاسع بين الدول النامية التي إمكانياتها الفعلية المتاحة تزداد ضيقا وندرة، وعلى العكس في الدول المتقدمة[1].

[1]- محمد الأمين فارس، تعقيب على مفاهيم ومقاييس التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، فيفري 1995، ص: 100.

- على الرغم من الثراء اللامتناهي لمفهوم التنمية البشرية، إلا أن تركيب ووضع مقياس التنمية البشرية قد اتسمت بالضعف والقصور، فمثلا مؤشر توقع الحياة عند الميلاد قد لا يعبر بالضرورة على مدى سلامة الصحة البدنية للأفراد، أما معدل أمية البالغين فإنه لا يعكس مستوى التعليم ومدى مساهمته في إكساب الفرد المعرفة وتنمية قدراته، وفيما يخص نصيب الفرد من الناتج فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان معايير عدم العدالة في توزيع الدخل[1].
- استبعاد بعض المتغيرات التي تعكس تردي الأوضاع الاجتماعية في الدول المصنعة بشكل خاص (معدلات الانتحار، حوادث المرور، التفكك الأسري، الإدمان على المخدرات...إلخ)[2].
- لاقى دليل التنمية البشرية قبولا وانتشارا واسعا، إلا أن الأدلة الأخرى لم يكن لها ذلك ومن أهم الانتقادات الموجهة لها:
- المشكلات المفاهيمية والتقنية المحيطة بهذه المحاولات لصياغة مؤشرات للمكونات الإفرادية للرفاه، ومن المحتمل أن تتضاعف هذه المشكلات عند محاولة اختصار وتجميع جوانب مختلفة من الرفاه والتنمية في دليل مفرد.
- من الصعب إيجاد إجماع على الحاجات المطلوب إشباعها.
- ويرى البعض في الأدلة المركبة أنها مجرد أداة لتصنيف الدول وترتيبها تنازليا أو أنها مجرد تمرين ذهني[3].
- أن هذا دليل يحسب نسبيا إلى المقاربات المرجعية التي تحددها مسبقا من قبل الباحث وتعكس تحيزه.
- يقوم على إعطاء أوزان متساوية لمؤشرات وهذا يعني إغفال الأهمية النسبية لكل تلك المؤشرات، وهو مقياس محدود لا يعطي صورة لتنمية شاملة.

[1]- المعتصم بالله الجوارية وآخرون، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج، ط1، عمان، ص: 55، 56.

[2]- محمد عابدي الجابري، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1995، ص: 19.

[3]- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، لمعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 14.

- الكفاءة في استخدام المصادر لا تنعكس في (HDi) المعتمد، فإنه يمكن تصور أن بلدين مختلفين ربما يستهلكان كميات مختلفة نم المصادر ويحققان النتائج نفسها، لذا لابد من أخذ الكفاءة للمدخلات المستخدمة بعين الاعتبار[1].
- الأبعاد الثلاثة والمؤشرات التابعة لحساب قيمة دليل التنمية البشرية صور خاطئة لحالة التنمية البشرية، ومن المفروض الاستعانة بمؤشرات أخرى هامة تعبر عن جوهر التنمية البشرية[2].

[1]– أفراح يحي محمد الرزامي، دراسة إحصائية لمقياس التنمية البشرية، أطروحة دكتوراه منشورة على الموقع: www.yemen-nie.info، اليمن.

[2]– عبد الحميد محمد العباسي، التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها، مرجع سبق ذكره، ص: 1.

المبحث الثاني: أبعاد وسياسات التنمية البشرية وكيفية تمويلها:

تعد التنمية البشرية هدفا تسعى إليه الأمم والشعوب، وغاية تستوجب مشاركة فعالة من كافة أفراد المجتمع على اختلاف شرائحه وفئاته لتحقيق مستهدفات العملية التنموية، وللخوض أكثر تطرقنا في هذا المبحث إلى أبعاد وسياسات التنمية البشرية وللعوامل المحددة لها وكذا كيفية تمويلها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية البشرية والعوامل المحددة لها

ومن خلال هذا المطلب تطرقنا إلى:

أولا: أبعاد التنمية البشرية: تتبلور العناية بالتنمية البشرية من منظور متعدد الأبعاد، وسوف يتم الإشارة إلى كل بعد بإيجاز فيما يلي:

أ-البعد الاقتصادي:

يتم تنفيذ برامج التنمية البشرية من خلال البعد الاقتصادي لما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليميا وتدريبيا وصحيا له فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة أكبر لما يساهم بفعالية في دفع النشاط الاقتصادي[1].

ب-البعد الاجتماعي:

يتم تنفيذ برامج التنمية من خلال البعد الاجتماعي كما يلي:

1-تنمية الناس: أي أن يكون الناس هم موضوع التنمية ويتم ذلك من خلال الاستثمار البشري، أي الاستثمار في قدرات الأفراد سواء بالتعليم أو الصحة أو بمستوى المعيشة..، المهم أن يصبح إنتاجهم وعطائهم للتنمية أكبر.

2-التنمية من أجل الناس: فهم المستهدفون بالتنمية، ومن ثم إتباع حاجات كل فرد في المجتمع من مأكل وملبس ومسكن ...إلخ، وهو أمر يتطلب توزيعا عادلا للجميع من ثمار التنمية .

3-التنمية بواسطة الناس: وهذا يستوجب أن يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها وذلك من خلال الهياكل المؤسساتية الملائمة لاتخاذ القرارات[2].

---

[1] عبير الخالق، التنمية البشرية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] هدى زوير محلف الدكمي، عدنان داود محمد العذارى، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص23-24.

الشكل (1-1) : الأركان الرئيسية للبعد الاجتماعي

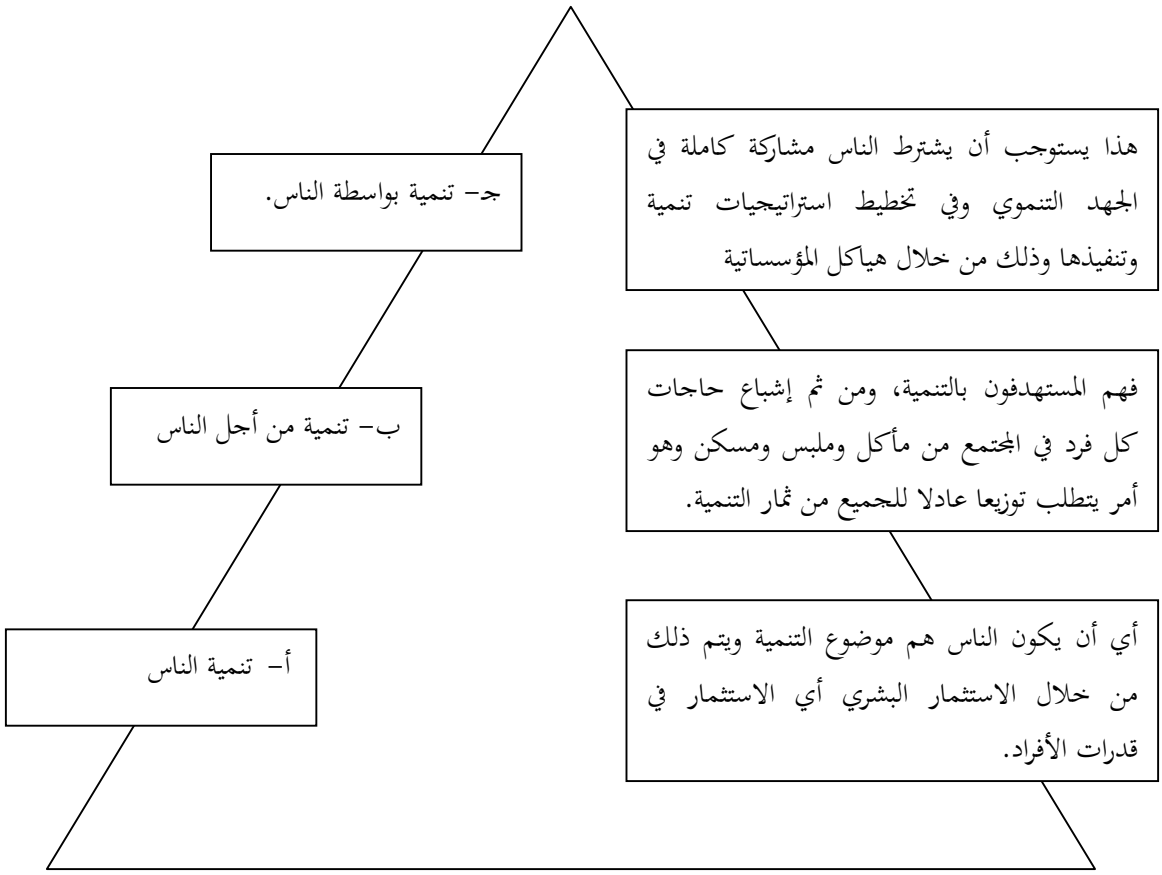

المصدر: هدى زوير محلف الدعمي، عدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية

نلاحظ من الشكل أعلاه أن البعد الأول تنمية الناس يتواجد في قاعدة الهرم وهذا يعني أن تشمل التنمية كل فئات المجتمع من خلال رفع المستوى المعيشي ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لهم[1].

ثم يأخذ البعد الثاني المرحلة الثانية من الهرم إذ أن تنمية الناس هي من أجل الناس ليتم بها توزيع ثمار التنمية توزيعا عادلا للجميع من خلال إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد والقضاء على الفقر وصولا إلى قمة الهرم أي المشاركة والتنمية بواسطة الناس وتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

[1] هدى زوير محلف الدكمي، مرجع سبق ذكره، ص24.

إن تقارير التنمية البشرية الثلاثة الأول (1990، 1991، 1992) اهتمت بالبعدين (الركنين) الأولين أعلاه (أ، ب) وهو ما يمثل التنمية البشرية 1993، 1994وبعدها اهتمت كذلك بالبعد الثالث (ج) وهو المشاركة وذلك ضمن مفهوم للتنمية أكثر شمولا[1].

ج–البعد العلمي: يوفد التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير لما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

د–البعد الثقافي: ينعكس تزايد نسبة المثقفين من القوة البشرية في دولة ما عل التنمية الثقافية للفرد والمجتمع وتمسكه بما يتمتع به مجتمعه من تراث ثقافي ولغة وآداب وازدياد درجة الوعي الاجتماعي لديه بما يؤهله لتحمل الدول المنوط به في تحقيق الأهداف الإنمائية.

و–البعد الأمني: عندما تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة من ارتفاع المستوى التدريبي والتعليمي، فإن ذلك يساهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار[2].

وهناك من يرى أن للتنمية البشرية بعدين، أولهما: يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحية.

أما البعد الثاني: هو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنية المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس[3].

ثانيا: العوامل المحددة للتنمية البشرية:

ترتبط التنمية البشرية بمجموعة من العوامل تختلف من دولة لأخرى، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

[1] هدى زوير محلف الدكمي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص24،25.

[2] عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، مملكة الأرنية، ط1، 2014، ص286.

أ–العوامل الاقتصادية:

لم يعد النظر إلى التنمية البشرية على أنها خدمة اجتماعية فحسب، بل أصبحت تعتبر استثمارا في رأس المال المعرفي والعنصر البشري الذي يعتبر أهم عناصر الإنتاج، خاصة في ظل حلول اقتصاد المعرفة محل الاقتصاد التقليدي، ويخضع التعليم والتدريب بوصفهما استثمارا لكثير من المعايير الاقتصادية كحسابات التكلفة والكفاية والفعالية، واقتصاديات العملية التربوية والتقديرات، العائد...وينطلق بشكل عام الاستثمار في نظم وبرامج تنمية الموارد البشرية من مفهوم رأس المال البشري والمعرفي الذي يشمل متطلبات التنافسية والإنتاجية والملائمة والنوعية.

ويمكن توسع هذه النظرة لتشمل كل جوانب التنمية البشرية بصفتها عاملا وموردا للنمو فحسب بل كذلك بوصفها هدفا للنمو والتنمية جميعا، لكون هذه العناصر الاقتصادية غير كافية، بل لابد من بناء الإنسان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا...مقتدرا في كل مجالات الحياة، نظرا لتداخل هذه المجالات، فلا تنمية مع وجود خلل اجتماعي أو خلل سياسي أو ثقافي، ولعل بناء الإنسان المتوازن والمقتدر هو المنطلق من خلال التعليم والتدريب والرعاية ...وكل ذلك في بيئة سوية ومؤهلة لا مثبطة لكل الجوانب الإنسانية، جسمانية، نفسية، عقلية، وروحية[1].

2–العوامل الاجتماعية:

وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي، ويأتي تأثير الدين بشكل كبير مباشر في النظام التعليمي مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أساس مرجع ديني ينمي الثقافة الدينية وترسخ العقائد والمبادئ المرتبطة بها، أما اللغة فهي تؤدي دورها في شكل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع، ووسيلة للتعبير والاتصال بين الأفراد.

وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي والمتمثل بشكل أساسي في العادات والتقاليد التي تسود المجتمع حيث يتكون المجتمع في تركيبه من الأفراد القائمين به، ويؤدي مدى الاتجاه الذي يتبناه المجتمع لإتاحة فرص

[1] – عبد الله موساوي، حدود دور الدولة في التنمية البشرية–حالة التعليم العالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013–2014، ص90.

التعليم لأفراده إلى تحديد متوسط المستوى التعليمي الذي يحصل عليه الأفراد في المجتمع، يضاف إلى ذلك التأثير الغير مباشر للعوامل الاجتماعية على توجيهات الأفراد وشعورهم بالمسؤولية فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والحد من أنماط الاستهلاك والإنتاج الملوثة لها، ومعدلات التدخين، ...وهو ما يؤثر عل كفاءة ومساهمة الفرد في العملية التنموية[1].

3-العوامل السياسية:

حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالإيديولوجية التي تشكل مجموعة من الأفكار المؤثرة في حركة النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة لأخرى باختلاف النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك التي تتبنى الإيديولوجية الاشتراكية، والدول التي عانت من الاحتلال فإنها تأثرت بالدول المحتلة لها تعليما وقافة، إضافة إلى تأثر الاستقرار السياسي في فعالية التعليم وإستمراريته.

كذلك تؤثر الإيديولوجية السائدة على القرارات المتعلقة بتمويل سياسات التنمية البشرية والإنفاق عليها، وكذلك توزيع الأدوار فيما بين القطاعات المختلفة داخل الدولة لتنفيذ تلك السياسات.

4-العوامل الجغرافية:

وتشمل موقع الدولة ومناخها ومصادر مواردها، فالمناخ يحدد السن الملائم لبدء التعليم وبداية ونهاية السنة الدراسية وتشكل وتكلفة المباني المدرسية وما تحتاجه من تدفئة وتبريد صناعي، ونجد أنه في كثير من الدول يتم إدخال جانب من المقررات الدراسية يتعلق بطبيعة البيئة ساحلية أو زراعية أو صناعية، ضمن محتويات البرامج التعليمية والتدريبية، كما أن وجود مصادر تمويل الناتجة عن توفر الحديد والذهب والبترول تسهل توفر عائد موجه للإنفاق على التنمية البشرية.

5-العوامل السكانية:

تتأثر التنمية البشرية بشكل مباشر بالعوامل السكانية خاصة تركيب العمراني ومعدل النمو السكاني، حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية.

[1] عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 27،28.

كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفر المزيد من المرافق، وفي حالة عجز الإمكانات الاقتصادية عن توفير هذه المرافق تتفاقم مشكلات الأمية وازدحام الفصول التعليمية والضغط على الجامعات بأعداد كبيرة والاهتمام في كافة المراحل التعليمية بالجانب الكمي على حساب النوع مما يترتب عليه إهدار الاستفادة من الموارد البشرية وتؤثر العوامل السكانية أيضا فيما يتعلق بنجاح الجانب الكمي لسياسات التنمية البشرية والمتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على كل من التعليم والتدريب والرعاية الصحية.

المطلب الثاني: سياسات التنمية البشرية:

إن السؤال الذي يطرح نفسه عند الكلام عن سياسات التنمية البشرية هو:

كيف نفعل؟ أي كيف نرتقي بالصحة والتعليم والتغذية والبيئة؟ هل من خلال ميكانيكية السوق؟ أم من خلال التدخل الحكومي؟ أم من خلال توليفة منهما؟ ولقد حاولت بعض الدراسات تقديم إجابات لهذه الأسئلة:

ومن بين هذه الدراسات واحدة قامت باستخدام بيانات عن 86 دولة نامية لعام 1985م كي تقيس العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص من ناحية وتوقع الحياة كأحد معايير التنمية البشرية من ناحية أخرى، وجاءت العلاقة على النحو الموضح بالشكل(1-2)[1].

الشكل رقم (1-2): العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة

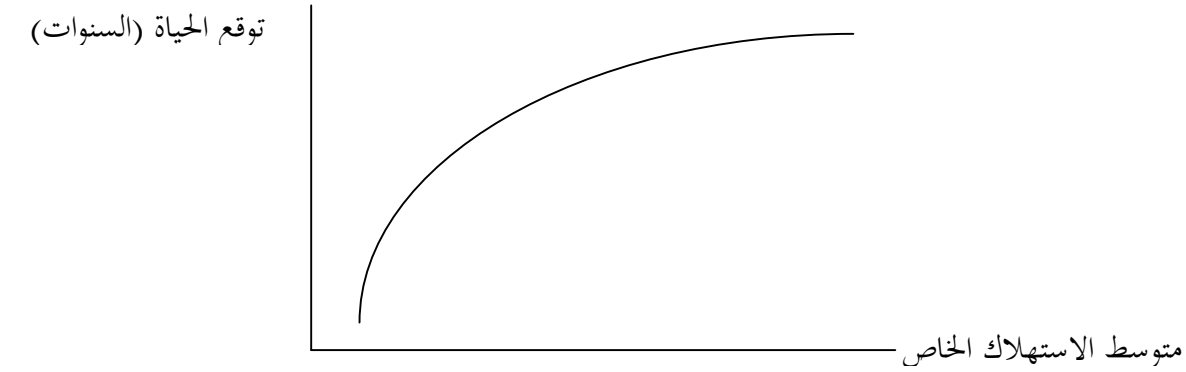

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص97.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص95-96.

ولقد عرض المؤلفان ثلاث تفسيرات لهذه العلاقة تخدم كسياسات مختلفة لتحقيق التنمية البشرية:

أ- إن العلاقة الطردية بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة ترجع إلى نمو الدخل الخاص يحفز التنمية البشرية من خلال ميكانيكية السوق الحر، فالزيادة في الدخل الخاص تزيد من مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات كالغذاء والرعاية الصحية الخدمات الطبية.

وهو ما يساعد على تحسين مستوى التغذية والتقليل من معدل الوفايات لدى الأطفال ويزيد من العمر المتوقع،ويوحي هذا التفسير بأن النمو الاقتصادي المتولد من خلال ميكانيكية السوق الحر كفيل بتحقيق التنمية البشرية، أي أن السوق وليس الحكومة هو الذي يحقق التنمية البشرية.

ب-إن تخفيض الفقر من خلال سياسات التوزيع يحقق التنمية البشرية، فمن الملاحظ بالشكل (1-2) أن العلاقة بين متوسط الدخل (ممثلا في متوسط الاستهلاك) وتوقع الحياة طردية وقوية عند مستويات الدخل المنخفضة، أما عند مستويات الدخل المرتفعة فإن هذه العلاقة ضعيفة وهو ما يوحي بان تخفيض الفقر من خلال سياسات التوزيع هو الذي يحقق التنمية البشرية وليس مجرد زيادة الدخل الحكومي باستخدام سياسات التوزيع لتحقيق التنمية البشرية.

ج-إن تقديم الخدمات العامة يحقق التنمية البشرية، ووفقا لهذا التفسير إذا كانت الزيادة في الدخل موجهة لتقديم خدمات عامة ممثلة في مياه نظيفة وصرف صحي، ورعاية صحية فإن هذا يحقق التنمية البشرية، ويؤدي هذا التفسير التدخل الحكومي بالاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التنمية البشرية[1].

وفي محاولة لاختبار أي هذه السياسات أكثر فعالية في تحقيق التنمية البشرية قام الباحثان بقياس العلاقة بين فجوة العمر (80 العمر المتوقع) من ناحية ونسبة الإنفاق العام على الصحة، ومعيار الفقر يتمثل في نسبة السكان الذين يحصلون على دخل يومي أقل من دولار حقيقي من ناحية أخرى، واتضح أن الزيادة في الإنفاق العام على الصحة مسؤولة عن تخفيض ثلثي الفجوة العمرية،، أما تخفيض الفقر من خلال زيادة الدخل فهو مسؤول عن تخفيض ثلث الفجوة، ومن ثم اتضح أن سياسة الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري هي أكثر السياسات فعالية في تحقيق التنمية البشرية.

ولكن يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على معيار واحد للتنمية البشرية وأهملت المعايير الأخرى.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

ولقد ظهرت هناك دراسات عديدة تؤيد التدخل الحكومي من خلال بعض السياسات لتحقيق التنمية البشرية، ومن بين نتائج هذه الدراسات[1]:

1-أوضحت دراسة أجرين على الولايات المتحدة أن مستوى التعليم في المدارس العامة لا يقل عن مستوى التعليم في المدارس الخاصة، وتؤيد هذه الدراسة قيام الحكومة ببناء المدارس كوسيلة لتحقيق التنمية البشرية، أو تؤكد أن المدارس حسنة الأداء تطرد المدارس سيئة الأداء من السوق وهو ما يخالف قانون جريشام.

2-وأوضحت دراسة أخرى أجريت على جنوب إفريقيا أن التعليم العام يساعد على إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة من السود والملونين، فإضافة مرحلة تعليمية بعد ثانوية إلى السود والملونين تضاعف دخولهم من ساعة العمل من 2 إلى 3 مرات في حين أنها تحقق نفس الدخل تقريبا لفئتي البيض والهنود.

3-وفي دراسة أجريت على بنجلاديش لاختبار أثر البرامج الحكومية المصممة لمساعدة الأسر اتضح أن برامج تنظيم الأسرة خفضت من معدل الخصوبة عند النساء، وبرامج الصحة خفضت من معدل الوفيات لدى الأطفال[2].

كما اتضح وجود آثار تبادلية للبرامج الحكومية، فبرامج تنظيم الأسرة أدت لتخفيض حجم الأسرة من خلال تخفيض معدل الخصوبة، وبالتالي أدت لزيادة الاهتمام بالأطفال الأحياء وارتقاء مستوى تعليمهم ومستوى صحتهم.

4-كما أوضحت دراسة أجريت في الولايات المتحدة لتحليل أثر السياسات العامة على السلوكيات غير الصحية ممثلة في تدخين السجائر وشرب الخمور والكحوليات والاستخدام غير المشروع للمخدرات، أن هذه السياسات كانت فعالة، ومن أبرز النتائج لهذه الدراسة:

أ-إن مرونة الطلب السعرية للسجائر في الأجل الطويل (27إلى 38) كانت ضعف نظيرتها في الأجل القصير وهو ما يعني أنه من الممكن التأثير في سلوك التدخين من خلال السياسات التسعيرية والضريبية، كما أن تطبيق القيود المفروضة على التدخين مثل تحريمه في الأماكن العامة، وأماكن العمل، وعلى الشباب الصغير يؤدي إلى تخفيض استهلاكه بدرجة كبيرة، يضاف إلى ذلك أن مرونة الطلب السعرية للسجائر لدى

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية، نحو زيادة القدرة التنافسية للعمالة العربية، المنامة، ماي 2008.

طلبة المدارس أعلى منها بكثير لدى الكبار (1.42) وهو ما يعني أن السياسة التسعيرية والضريبية أكثر فاعلية في مناهضة التدخين بين الصغار منها بين الكبار.

ب-إن إتباع بعض السياسات مثل رفع الحد الأدنى للشرب من 18إلى 21 سنة، وزيادة الضرائب على البيرة والخمور الأخرى وسحب الرخصة من السائق المخمور لفترة سنة، أدى إلى مناهضة الكحوليات والتقليل من حوادث السيارات وتخفيض معدل الوفيات بسبب الحوادث كما اتضح أن فرض قيود على الخمور يؤدي للاتجاه إلى المرجو أن كبديل في حالة وجود نفس القيود عليها[1].

ج-أن مرونة الطلب السعرية للكوكايين بلغت 96 وللهروين وهو ما يعني أن محاولة رفع تكلفة هذه المخدرات بالتضييق على المهربين يمكن أن يجد من استهلاكها يضاف إلى ذلك أن زيادة عقوبة السجن كانت فعالة للحد منها.

وتشير الدراسات السابقة إلى أهمية الدور الحكومي في تحقيق التنمية البشرية.

المطلب الثالث: كيفية تمويل التنمية البشرية

لتحقيق مستوى أفضل من التنمية البشرية لابد من توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، وقد أكدت الدراسات أن الإنفاق الاجتماعي وخفض معدلات الفقر يعدان القوى الرئيسية المحركة للتنمية البشرية، فالتنمية البشرية تختلف عن النمو الاقتصادي السريع[2].

وفي ضوء ما تعانيه الدول النامية من شع في مواردها المالية، فضلا عما تعانيه من استنزاف لمواردها المالية بسبب مديونتها، فلا بد إذا من أن يتم الاهتمام بتمويل التنمية البشرية اهتماما كبيرا، والحرص على توفير الأموال اللازمة للإنفاق عليها حتى لا يتسبب ذلك في زيادة هذه المعاناة التي يعاني منها نسبة 206 مليار شخص يشكلون حوالي 40% من سكان العالم يعيشون بأقل من دولارين يوميا[3]، وحوالي 1.56 مليار لا يزالون يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (حرمان في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة وحدته)[4].

[1]- محي الدين مسعد، عولمة الاقتصاد في الميزان (الايجابيات والسلبيات)، دار الهناء للتجليد الفني للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص129.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) تقرير التنمية البشرية لعام 2010، ص49.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008/2007) تقرير التنمية البشرية لعام (2008/2007) ص81.

[4]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) تقرير التنمية البشرية لعام 2013، ص81.

وهناك طريقتين يمكن من خلالهما تمويل التنمية البشرية، هاتان الطريقتان هما: التمويل المحلي (الداخلي)، والتمويل الدولي(الخارجي).

1-التمويل المحلي (الداخلي):

لا بد لأي خطة تنموية توفير الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها، يعتمد ذلك على ما يتوفر لدى الدولة من موارد مالية محلية، لأن الموارد الأخرى لا يمكن التعويل عليها لأنها غير متوفرة دائما، وإن توفرت فغالبا ما ترهق كاهل الاقتصاد الوطني، خاصة عندما يحين موعد سداد أقساط هذه الديون وخدمتها، فضلا أن تحقيق التنمية البشرية لا يمكن تمويلها بديون طويلة الأمد يتوجب على الأجيال اللاحقة تسديدها ويقدر ما يتم تخصيصه سنويا لشواغل التنمية البشرية الأساسية ب13% من ميزانيات الدول النامية[1].

2-التمويل الدولي(الخارجي):

تعاني غالبية الدول النامية من عجز في موازنتها العامة، وموازين مدفوعاتها أيضا وعادة ما تلجأ إلى تغطية هذا العجز بالاقتراض أو بالمساعدات الخارجية أو بالطريقتين معا، وتمويل استراتيجيات التنمية البشرية لا تخرج من هذا الإطار في ضوء ما تعانيه غالبية الدول النامية من مديونية تثقل كاهلها، حيث أصبحت الدول النامية مصدرة صافية كرأس المال منذ عام 1984 (جدول)، أي أن مجموع الأموال التي يتم تحويلها للدول المقرضة يفوق مجموع ما يتم اقتراضه من جديد.

وقد قدر العجز للفترة من عام 1983م وحتى عام 1989م فقط بـ 242 مليار دولار[2]، والمساعدات لا تكفي لتغطية متطلبات التنمية البشرية، ودورها إن توفرت لا يعدو أن يكون هامشيا، فهي ضئيلة من ناحية ومن ناحية أخرى غالبا ما ترتبط بأهداف غير تنموية ولا توجه سبب حاجات التنمية البشرية، وإنما يكون لها أهداف أخرى حيث هي قدر كبير منها لإسقاط ديون الدول الفقيرة أو مساعدات إنسانية، وعادة ما يتم الاهتمام بالإنفاق على جوانب أخرى على حساب مستلزمات التنمية البشرية.

وهناك منهجية تم اعتمادها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تساعد على توجيه موارد القطاع العام للإنفاق على مكونات التنمية البشرية يتم من خلالها احتساب النسب من الناتج المحلي الإجمالي التي

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994) تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ص7.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1993) تقرير التنمية البشرية لعام 1993، ص45.

يقترح أن تخصص توجيهها للإنفاق على أولويات التنمية البشرية ، وينظر إلى النسبة التي تبلغ 2% بأنها منخفضة، أما بين 3% و5% فتعد متوسطة، إما إن وصلت إلى 5% فتعد مرتفعة.

جدول (1.1) صافي التحويلات المالية لبعض السنوات عن الإقراض طويل الأجل إلى الدول النامية

*مليار دولار

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1972	1،7	1984	2،-10
1976	5،25	1986	6،-23
1978	2،33	1988	2،-35
1980	5،29	1989	6،-29
1983	7،3	1990	5،-22

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1992) تقرير التنمية البشرية لعام 1992 ص 50.

مما سبق لنا أن السياسات والظواهر الاقتصادية المختلفة تؤثر على التنمية البشرية ولضمان تحقيق التنمية البشرية بشكل أفضل لابد من دور مهم ومباشر للدولة وذلك لوضع وتنفيذ إستراتيجية للتنمية البشرية، خاصة في ظل تنامي ظاهرة للعولمة وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد، وعدم قدرة اقتصاديات الدول النامية على منافسة اقتصاديات الدول المتقدمة والتي تستأثر بالنسبة الكبرى من الدخل العالمي ورؤوس الأموال التقنية المتطورة للإنتاج[1].

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1991)، تقرير التنمية البشرية لعام 1991، ص 55-80.

وإذا استخدمت الحكومات مواردها الاقتصادية بكفاءة، وعملت على زيادتها وتحسين إنتاجياتها بمرور الزمن، وحافظت على الحد الأدنى من الاتفاق الاجتماعي ووفرت تساويا في الفرص الاقتصادية المبنية عل الإنتاجية، فإن التوزيع الناتج عن ذلك سيكون أقرب إلى تحقيق العدالة، وهو أفضل ضمان للتنمية البشرية[1].

ولقد حققت كوريا الجنوبية وتايوان نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية في الوقت نفسه من خلال إتباعها لهذه السياسة فضلا عما حققته دول الرعاية والتدابير المالية العامة من أثر قوي في تحقيق المساواة في أعقاب الأزمات التي حدثت في بلدان الشمال الأوربي في تسعينات القرن الماضي.[2]

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1992)، تقرير التنمية البشرية لعام 1992، ص (ج).
[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011)، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، ص 30.

الفصل الثاني

واقع التنمية البشرية في الجزائر

تمهيد:

لم تترك فرنسا بعد رحيلها العسكري رغم احتلالها للجزائر 132 سنة كاملة ورغم انها كانت رائدة في الثورة الصناعية ، إلا بنى اقتصادية تحتية.

وبعد تطورات عدة ثم تمهيد للخوصصة والشراكة التي تشهدها حاليا منذ انتصاف عقد التسعينات من القرن الماضي في محاولة للتأقلم مع العولمة بشقيها المالي و الاقتصادي، و بمقارنة الجزائر ببعض الدول المجاورة مثلا نجد أنها تخلفت عن مواكبة التطورات العلمية العالمية الهائلة، التي قفزت بالبشرية في عصر وجيز إلى افاق رحبة من التقدم الرقمي والرخاء، بفضل التركيز العالمي على تكنولوجيا الإعلام و الاتصالtic والتحول الاستراتيجي المتدرج نحو اقتصاد المعرفة، أمام هذا الوضع لم يبقى للسلطة الاقتصادية والعلمية الجزائرية أي مجال التردد أو المماطلة، إن هي قررت فعلا الاندماج بسرعة و بشكل ايجابي في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة الاقتصادية نحو هذا الاقتصادية الجديد.

فرغم الرهانات الكبرى لتسريع الاندماج الايجابي للجزائر في اقتصاد المعرفة، والتي تتعلق خاصة بتجاوز مختلف الحواجز و المعوقات وذلك بدءا بطبيعة التشريعات و السياسات المنتهجة في الجزائر، مرورا بحقيقة و بنية الاقتصاد الوطني وصولا إلى الوضع الاجتماعي والثقافة السائد في المجتمع الجزائري.إلا أن استعراض بسيط لما كان وما نعيشه اليوم وما هو متوقع بلوغه، يجعل الجزائر تسعى جاهدة لاستدراك الوضع وردم الفجوة.

ولعل التحسن الكبير الذي سجلته الجزائر في مؤشرات التنمية البشرية مؤخرا و التطور الايجابي الذي حققته في مجال التكفل باحتياجات المواطنين في مجالات الصحة و التعليم ومحاربة الفقر ينذر ببداية تحسن الوضع وسنحاول في هذا الفصل دراسة التنمية البشرية في الجزائر مقارنة بالدول محل الدراسة، من خلال مبحثين رئيسيين

المبحث الأول : واقع التنمية البشرية في الجزائر، أما المبحث الثاني : واقع التنمية البشرية في الجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة.

المبحث الأول: واقع التنمية البشرية في الجزائر

إن التعليم الصحة والدخل لها دورا أساسيا في تحقيق مستويات عليا من التنمية البشرية واعتبرت الجزائر واحدة من الدول التي أولت اهتماما كبيرا للمجالات الثلاثة، وذالك من خلال مجانية كل من التعليم والصحة وتوفير مستويات عليا من الدخل .

المطلب الأول: واقع التعليم في الجزائر.

يشكل التعليم في الجزائر الحجر الأساسي للتنمية البشرية و الاقتصادية وحتى باقي المجالات الحيوية الأخرى، وذالك أنه المدخل الأساسي لهذه التنمية ففضلا عن ما ترتكز عليه من معطيات تكنولوجية ومادية فإنها ترتكز أكثر على الانسان الذي يعتبر أهم عنصر في هذه العملية، حيث أن المورد البشري في كل عملية تنموية حقيقية يأتي في المقام الأول. ولعل أول هندسة لهذا الأخير تنطلق من المدرسة كمؤسسة رسمية تقوم بإعداد الأجيال إعداد يتوافق ودوره في المجتمع مستقبلا .

فقد احتل التعليم مكانة بارزة في حياة الجزائريين منذ عصور خلت، واستطاعت بعض الحواضر كالجزائر بجاية تلمسان و قسنطينة أن تستقطب طالبي العلم والمعرفة من أماكن عدة، لأنها كانت لحق منارة للعلم والمعرفة، لكن الموقع الاستراتيجي للجزائر وما تزخر به من أراضي زراعية جعلها عرضة للحملات الاستعمارية الأجنبية، مما زعزع استقرارها وأجهض كل محاولاتها للقيام بنهضة علمية فعلية.

واذا كان المجال لا يسمح هنا بالرجوع إلى مختلف المحطات واستقراء دلالاتها يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للدراسة لذالك سوف يتم التركيز على فترة ما بعد الاستقلال .

1.التطور التاريخي للتعليم في الجزائر:

وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال مباشرة أمام وضع اقتصادي اجتماعي وثقافي منهار، تجلت معالمه في تفشي الأمية والجهل انتشار الأمراض ، وقلة البنى التحتية ونقص في الموارد المالية والبشرية التي تكون في مستوى تحدي الأوضاع .بالنسبة للفترة الممتدة من 1962 إلى ما بعد 1976 نوجزها فيما يلي:

أ-الفترة 1962-1976

تعتبر هذه الفترة فترة انتقالية، حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على ادخال تحويلات انتقالية تدريجية، تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى ومن أولويات هذه الفترة[1]:

- تعميم التعليم بإقامة المنشئات التعليمية، وتوسيعها في المناطق النائية.
- جزارة إطارات التعليم .
- تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.
- التعريب التدريجي للتعليم.

وكان من نتيجة ذلك الارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال اللذين بلغوا سن الدراسة، إذ قفزت من 20% إبان الدخول المدرسي الأول بعد الاستقلال إلى 70% في نهاية المرحلة . وكان أكبر تحدي عاجل واجه السلطات العمومية الجزائرية في هذه الفترة هو إطلاق اول موسم دراسي 1962-1963 بعد أقل من ثلاثة أشهر من الاستقلال، علما أن الجزائر ورثت من الحقبة الاستعمارية نظامين تعليميين مختلفين:[2]

النظام التعليمي القرآني(المدارس والزوايا) والنظام التعليمي الفرنسي الاستعماري، ولكل منهما ايجابياته وسلبياته فالأول تقليدي يحافظ على الهوية الوطنية لكنه ليس في مستوى تطلعات تسيير الدولة الجزائرية الفتية، والثاني يطمس معالم الهوية الوطنية لكنه يستجيب من حيث كونه نظام عصري ومنظم تنظيما محكما لتطلعات السلطات العمومية في بناء دولة عصرية، كما أن تنظيم التعليم خلال هذه المرحلة انقسمت هيكلته إلى ثلاث مستويات يستقل كل منها عن الآخر وهي:

- **التعليم الابتدائي**: ويشمل ست سنوات ويتوج بامتحان السنة السادسة.
- **التعليم المتوسط**: ويشمل ثلاث أنماط وهي؛

[1]- عبد اللطيف حسين فرج، نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ما قبل وبعد عولمة التعليم، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 129.

[2]-محمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري : مقاربة نظرية ودراسة تقييميه لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010/2009: ص 116-118.

- ✓ التعليم العام، ويدوم أربع سنوات ويتوج بشهادة الأهلية التي عوضت في ما بعد() شهادة التعليم العام.
- ✓ التعليم التقني: يدوم ثلاث سنوات ويؤدى في متوسطات التعليم التقني ويتوج بشهادة الكفاءة المهنية.
- ✓ التعليم الفلاحي: يدوم ثلاث سنوات ويؤدى في متوسطات التعليم الفلاحي يتوج بشهادة الكفاءة الفلاحية.

➢ **التعليم الثانوي**: ويشمل ثلاث أنماط هي:

✓ **التعليم الثانوي العام**: يدوم ثلاث سنوات ويحضر لمختلف شعب الباكالوريا(الرياضيات، العلوم التجريبية، فلسفة)، أما ثانويات التعليم التقني فتحضرهم لاجتياز بكالوريا شعب (تقني، رياضيات، تقني اقتصادي)

✓ **التعليم الثانوي الصناعي والتجاري**: وهو يحضر التلاميذ لاجتياز شهادة الأهلية في الدراسات الصناعية والتجارية، تدوم خمس سنوات وقد تم تعويض هذا النظام قبل نهاية المرحلة بتنصيب الشعب التقنية الصناعية والتقنية المحاسبية التي يتوجها بكالوريا تقني .

✓ **التعليم الثانوي التقني**: تحظر لاجتياز شهادة التحكم، ودلك خلال ثلاث سنوات من التخصص بعد التحصيل على شهادة الكفاءة المهنية.

ب– الفترة الثانية: ابتداءا من سنة 1976 الى غاية 2003[1]:

ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76–35 المؤرخ في 16ابريل 1976، المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر، الذي أدخل اصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم قي الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كرس الأمر السابق الطابع الالزامي للتعليم الأساسي و مجانيته وتأمينه لمدة 09 سنوات، وارسي الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث أبعادها:

- ➢ منظومة وطنية أصيلة بمضامينها إطاراتها وبرامجها.
- ➢ ديمقراطية في أتاحتها فرصا متكاملة لجميع الجزائريين.
- ➢ منفتحة على العلوم والتكنولوجية.

[1]– عبد اللطيف حسين فرج، مرجع سبق ذكره، ص 130.

وقد تضمن الأمر السابق أهدافا وطنية وتتمثل في تنمية شخصية الأطفال والمواطنين واعدادهم للعمل و الحياة، واكسابهم المعارف العامة العلمية والتكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة والتقدم، وحق المواطن الجزائري في التربية والتكوين وأهدافا دولية تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب، واعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز وتنمية تربيوة تتجاوب مع حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وصار التعليم بموجب هذا الأمر مهيكلا حسب المراحل التالية:

- تعليم تحضيري وغير اجباري.
- تعليم أساسي إلزامي ومجاني لمدة 09 سنوات.
- تعليم ثانوي عام.
- تعليم ثانوي تقني.

وقد شرع في تطبيق أحكام فهذا الأمر ابتداءا من السنة الدراسية 1980-1981، ومايزال إلى حد الآن يشكل الاطار المرجعي لأي مشروع، يستهدف ادخال تحسينات وتحويلات على النظام التعليمي في الجزائر.

ت-الفترة الثالثة: 2003 إلى يومنا هذا[1]:

للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة على المستوى الداخلي أو الخارجي، و أمام النقائص الكبيرة التي أصبحت تعانيها المنظومة التربوية الوطنية، تعالت الأصوات من كل مكان وهذا حتى نهاية الثمانيات وبداية التسعينات للمطالبة بالإصلاحات العميقة والجذرية للنظام التعليمي في الجزائر.

لكن الأحداث التي عرفتها الجزائر في عهد التسعينات من القرن الماضي اخرت الموضوع إلى غاية 2000، حيث نصبت في 13ماي 2000 اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية، وتم المصادقة على المشروع النهائي للإصلاح الجديد في مارس 2001، ودخلت حيز التطبيق تدريجيا في الموسم الدراسي2004/2003.

[1]- محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص119.

2.سياسة محو الأمية في الجزائر:

ما من شك أن الكثير لا يعلم أن الأمية كانت منعدمة في القطر الجزائري قبل دخول الاستعمار، وخير دليل ما استدل به واكده بعض الكتاب الغربيون والجزائريون، ويقال ان نسبة الأمية في وسط المجتمع الجزائري يوم دخول الاستعمار سنة 1830 كانت تقدر ب05% أي ان هناك95 %من الشعب الجزائري يعرف الكتابة والقراءة، وكتب عن ذالك الرحالة الألماني "فيلهم شيمبرا" حين زار الجزائر في شهر ديسمبر 1831 يقول:"لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة غير أني لم أعثر عليه، في حين اني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوربا، فقلما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة من بين افراد الشعب ".

هذا وكانت نسبة المتعلمين في الجزائر تفوق نسبة المتعلمين في فرنسا فقد كتب الجنرال "فالز" سنة 1834 بان كل العرب (الجزائريين)تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، نتيجة توفر مدرستين في كل قرية . ولقد كان لتأثير الأمية التي سلطت على الشعب الجزائري فترة الاحتلال الفرنسي أشد وقعا عليه من أي شيء آخر، كونها جلبت معها كل مظاهر الجهل والتخلف وحالت دون وصوله إلى أسباب التطور والتنمية.

لكن المتأمل في تجربة الجزائر المستقلة لمحو الأمية يدرك لا محالة ان جهود كبيرة وأشواط طويلة قطعت لا يمكن تجاهلها وكانت المحصلة المنطقية لكل ذلك تراجع نسبة الأمية بشكل مستمر، إلى 26.5% سنة 2002 بعدما كانت 74.60% سنة 1966.فقد عرف قطاع التربية بعد الاستقلال مشاكل جمة نظرا لفرار عدد هائل من المعلمين والأساتذة الفرنسيين هذا من جهة، ومن جهة اخرى قلة الهياكل القاعدية التي تم توزيعها بطريقة غير عادلة على مستوى التراب الوطني. وللخروج من هذه الوضعية المزرية قامت الجزائر بالإعلان عن حملة وطنية ضد الجهل و الأمية سنة 1963.

و أول تلك المجهودات تتمثل في[1]:

[1] – www.onaea.edu.dzالديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، الصفحة الرئيسية، صفحة الافتتاح، لمحة تاريخية عن التجربة الجزائرية، تاريخ الزيارة 2012/01/04 على الساعة 14:00.

أ.الحملة الوطنية لمحو الأمية لسنة 1963:

ب: مشروع محو الأمية الوظيفي من 1976-1974:

ت: محو الأمية عن طريق التلفزيون كوسيط للتعليم عن بعد(1969/1973): كما استمر العمل على محاربة الامية خاصة خلال المخططين الرباعي الاول والثاني 1979-1977 والذي تم فيه ادراج محو الأمية ضمن مخطط التنمية الوطنية، ثم جاء مشروع محو أمية المرأة والفتاة من 1990-2001 ليؤكد اصرار الجزائر على تعميم هذا المسعى ليشمل كل فئات و شرائح المجتمع، كما تم تحويل المركز الوطني لمحو الامية إلى الديوان الوطني لمحو الامية وتعليم الكبار سنة 1995.

فالديوان الوطني لمحو الامية يمثل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وهو موضوع تحت وصاية وزارة التربية الوطنية ويمكن تلخيص أهم موارده المالية في :[1]

- الاعانات المالية التي تقدمها الدول بالاضافة الى الهبات والهدايا.
- إعانات الهيئات الأجنبية أو الدولية العمومية او الخاصة التي تعتمدها الدول .
- الإيرادات الآتية من نشاط الديوان وخدماته.

3.التطور الكمي للمنظومة التربوية الوطنية[2]

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهتها السلطات العمومية الجزائرية عقب الاستقلال، إلا أنه انطلق عقب الاستقلال مباشرة أول موسم دراسي 1962-1963 للجزائر المستقلة و قد تضمن هذا الموسم قي انطلاقه.

أ. 777636 تلميذ في التعليم الابتدائي.

ب. 30790 تلميذ في التعليم المتوسط .

ت. أقل من 900 تلميذ في التعليم الثانوي.

ث. يؤطرهم 19908 معلما في مرحلة الابتدائية.

[1]-محمد بوقشور ، النظام التعليمي والتنمية قي الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص 136.

[2]-محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص 120-121.

ج.2488 استاذ التعليم المتوسط.

ح.1216 استاذ ثانوي وتجمعهم 2263 ابتدائية وملحقة و364 متوسطة و39 ثانوية ومتقن.

وما فتئت هذه الأرقام تتزايد وترتفع على مر السنين مع تزايد عدد السكان، وتماشيا مع المبادئ العامة للنظام التربوي الجزائري، والذي كان يسعى لديمقرطية التعليم وتعميمه. ففي عام 1970 تضاعف عدد المتمدرسين في كل الاطوار ووصل إلى:

1879851 تلميذا ووصل معدل التمدرس الخام إلى 58.2% في المستوى الابتدائي، و 11.2% في المستوى الثانوي والمتوسط، وتضاعف معه عدد المؤطرين و عدد المؤسسات التعليمية.

وواصل مسار التطور على نفس المنوال تقريبا عام 1980 حيث أصبح عدد المتمدرسين يقدر ب:3982359 تلميذا وهذا يعني أن معدل التمدرس الخام قد وصل إلى ما نسبته 80.7% من المستوى الابتدائي، و33% من التعليم الثانوي كما وصل عدد الاساتذة إلى 120893 أستاذ في كل المستويات و أصبحت المنظومة التربوية الوطنية تضم 10315 مؤسسة تعليمية.

وفي عام 1990 وعلى الرغم من المسار المتزايد للتطور الكمي للمنظومة التربوية الجزائرية فان وتيرة التزايد تراجعت ولم نسجل إلا معدل نمو يقدر بـ55.4% عما كانت عليه عام 1980، ووصل تعداد التلاميذ إلى 6190081 تلميذا يؤطرهم 265667 أستاذا ومعلما داخل 15700 مؤسسة تعليمية .

ووصلت نسبة المتمدرس الخام إلى 92%، وتضاعفت هذه النسبة في التعليم الثانوي لتصل إلى 60.9%.

ومع التراجع التدريجي لوتيرة النمو الديمغرافي في الجزائر واصلت المنظومة التربوية تطورها الكمي المتزايد بوتيرة متناقصة خلال عام 2000، حيث سجل عدد التلاميذ نمو قدره 23.8% ووصل عدد المتمدرسين إلى 7661023 تلميذا و تجاوزت نسبة المتمدرس الخام في المستوى الابتدائي عتبة 100% لتصل إلى 103.1%، كما تحسنت هذه النسبة في المستوى الثانوي ووصلت إلى 75%.

وفي السنوات الأخيرة وصلت المنظومة التربوية الجزائرية إلى حالة من الاستقرار الكمي على مستوى عدد المتمدرسين، فبعد ان عرف هذا العدد نموا ضعيفا يقدر بنسبة 1% عام 2005 سجل نموا سلبيا في آخر الاحصائيات المتاحة في عام 2008% يقدر بمعدل 3.3% وذلك بسبب وصول نسبة المتمدرس الخام إلى مستوى التشبع، وخاصة في المرحلة الابتدائية 107.3% عام 2005 و104.1% عام 2008 حيث تمثل النسبة التي تزيد عن المائة نسبة المعيدين.

ويمكن توضيح تطور عدد المتمدرسين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–1): يوضح تطور عدد المتمدرسين في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010

السنوات	2001–2000			2006–2005			2010–2009		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الإبتدائي	2510846	2210114	4720960	2222679	1973901	4196580	1743741	1563992	3307733
المتوسط	1048826	966544	2015370	1133004	1088324	2221328	1566613	1486754	3052387
الثانوي	427917	547945	975862	489291	686440	1175731	488662	681689	1170351

La source : le programme mondial du développement humain, le 2ème rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement en Algérie septembre 2010 ; p, 47.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المتمدرسين في الأطوار الثلاثة في تزايد مستمر عامة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع التعليم بالدرجة الأولى كما ان مجانية التعليم في الجزائر لها دور كبير كذلك قي النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثاني : واقع الصحة في الجزائر.

تلعب الصحة دورا كبيرا في مجال التنمية في مختلف المجتمعات سواء في تلك المتقدمة أو المتخلفة، وذلك بوصفها من بين اهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية، ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها فإنها تعتبر كذلك مفتاحا لزيادة الانتاج و رفع الانتاجية فالاهتمام بصحة الافراد يعتبر عنصرا هاما في عملية التنمية الاقتصادية و البشرية، حيث من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية من دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة التنمية وهدفها ذلك ان الانسان المكتمل صحيا هو القادر على بناء تنمية صحيحة ومستدامة

فقد شهدت السنوات الاخيرة من حياة المجتمع الجزائري بعض النمو والانجازات في ميادين عديدة ذلك تحسين صحة الناس، قد شهدنا انجازات هامة في مجال تخفيض معدلات الوفيات وسوء التغذية لدى الأطفال وتمكين الناس من الوصول إلى المياه العذبة والسكن اللائق وغيرها كما شهدنا تطور كبير في الهياكل الصحية والوسائل التابعة لها، من جانب آخر طرأت تغيرات جذرية كمية ونوعية على المشهد الصحي من حيث عدد الهياكل والإمكانيات

1.واقع التنمية الصحية الوطنية الجزائرية:

يقاس المستوى الصحي لبلد ما بمعدل الامل في الحياة والذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد، فكلما ارتفع معدل الأمل في الحياة كلما دل ذالك على الارتفاع معدل التنمية الصحية ومن بين الاساليب المستخدمة في تقييم مجهودات بلد ما في مجال التنمية الصحية، نجد أسلوب التكلفة– الفعالية الذي يعد من الأساليب الأكثر استعمالا نظرا لسهولته وامكانية تطبيقه ويعتمد هذا الأسلوب على مبدأ أن هدف النظام الصحي يتمثل في تعظيم المنفعة الصحية (الفعالية) اعتمادا على الموارد المتوفرة

(تكلفة) ومن اجل تقييم التنمية الصحية وفقا لهذا الأسلوب، يمكن اللجوء إلى تقسيم المعيارين السابقين إلى العديد من المعايير الفرعية:[1]

أ- بالنسبة لتقييم الحالة الصحية للسكان يمكن استخدام المعاملات خاصة بالوفيات والحالات المرضية كمعدل الأمل في الحياة، معدل الوفيات حسب السن ومعدل الاصابة بالأمراض عدد الحالة المرضية معدل العجز وغيرها.

ب- أما بالنسبة إلى مستويات نفقات الصحة فان المعايير المستخدمة عادة ما تتمثل في نسبة النفقات الصحية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول التالي يوضح تتطور معدل الأمل في الحياة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2011.

جدول رقم (2-2): يوضح تطور معدل الأمل في الحياة في الفترة الممتدة بين 2007-2011

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الأمل في الحياة	72	72	73	73	73

المصدر: www.donnees.banquemondiale.org .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الأمل في الحياة في تزايد مستمر، هذا دليل على التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر وذلك بسبب تحسن الظروف المعيشية، إلا أن ذلك لا يغطي على الارتفاع المتزايد للأمراض المختلفة في المجتمع الجزائري. فمعدل الأمل في الحياة يعكس فقط متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد ولا يظهر طبيعة الأمراض التي يعيشها المجتمع، فقد شهدت الجزائر نقلة فيما يخص طبيعة المرض خاصة بالنسبة للأمراض المنتقلة بفعل سوء شروط النظافة العامة.

[1]- بومعراف الياس، عماري عمار، مجلة الباحث العدد 07، 2010/2009، ص 29.

2.المنظومة الصحية الجزائرية بالمقارنة مع دول المغرب العربي

إن المنظومة الصحية الجزائرية تعد الأسوأ بالمقارنة مع جارتيها تونس والمغرب فقد خلصت دراسة حديثة لخبراء من جامعة شاربوك الكندية بالتنسيق مع المنظمة العالمية للصحة مسحت مستشفيات ومؤسسات المنظومة الصحية بدول المغرب العربي، إلى ان الجزائر الأسوأ من حيث التغطية الصحية مقارنة بالجارتين تونس و المغرب رغم أنها الأكثر إنفاقا على قطاع الصحة، وكشف التقرير النهائي للدراسة من خلال جداوله البيانية ومقارناته بين مؤشرات التغطية الصحية بين الجزائر وتونس والمغرب عن:[1]

تذيل النظام الصحي المعتمد في الجزائر رغم الميزانيات الضخمة المرصودة لتحسين ظروف الرعاية الصحية للمواطن الجزائري، حيث تنفق الجزائر ضعف ما تنفقه المغرب على قطاع الصحة مقابل رعاية صحية متقاربة توصف بالسيئة ، مقارنة بتونس التي تتميز بنظام صحي جيد معترف به على المستوى العالمي مقابل نفقات اكبر بقليل من نفقات المملكة المغربية ، وأقل بكثير من نفقات الحكومة الجزائرية على قطاع الصحة و إن كان المشكل الأساسي في المغرب هو توفر رعاية صحية ممتازة بالمدن الكبرى الموزعة غلى ما يعرف جغرافيا بالهلال الأخضر من مدينة طنجة حتى مراكش ورداءتها وانعدامها في بعض المدن الداخلية والنائية ، إلا انها تبقى أفضل من حيث مؤشرات أمل الحياة مقارنة بالجزائر، التي تهتم بالرعاية الصحية الجوارية بالمناطق الداخلية والنائية، غير ان الخلل في السياسة الصحية بالجزائر يكمن في التسيير، حيث اغلب النفقات توجه للتجهيزات على حساب التكوين وتأهيل الموارد البشرية، ما انعكس سلبا على مستوى الرعاية الصحية في الجزائر واعتبر التقرير الجزائري الأكثر إنفاقا على قطاع الصحة مقارنة بالدولتين الشقيقتين تونس والمغرب، حيث تخصص الجزائر حوالي 4.3% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، بينما قدر التقرير نفقات الحكومة التونسية المخصصة لقطاع الصحة ب2% من إجمالي الناتج الداخلي الخام و1.3%، من اجمالي الناتج الداخلي الخام بالنسبة للمملكة المغربية، واعتمدت الدراسة على مؤشرات الرعاية الصحية المعتمدة في الدراسات العالمية من متوسط أمل الحياة بين الدول الثلاثة، حيث قدر في تونس ب 70سنة للرجال و 75 سنة للنساء ثم المغرب ب 70 سنة للرجال و74 سنة للنساء، أما الجزائر ب70 سنة للرجال و72 سنة للنساء، فرغم الارتفاع الملحوظ في متوسط أمل الحياة بالنسبة للجزائريين بعد

[1]- www.assala-dz.net/ar/index.php.

ان كان لا يتجاوز 50سنة غداة الاستقلال، إلا أنه يبقى الأقل مقارنة بدول الجوار حيث يعد متوسط امل الحياة عند المواطنين أحد أهم مؤشرات الرعاية الصحية في اي بلد بالإضافة إلى مؤشر وفيات الرضع والمواليد الجدد، حيث قدرت ب37 وفاة في كل ألف ولادة في المغرب و38 وفاة لكل الف ولادة بالنسبة للجزائر، إلا أن تونس حققت نتائج إيجابية في تقليص عدد الوفيات وسط المواليد الجدد، حيث لم تعد تسجل إلا23 حالة وفاة في كل ألف ولادة.

وتستمر الخدمة العمومية بالصحة في تعبئة جهود الدولة الجزائرية لضمان الحق في الخدمات الصحية وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والاستشفائي، ولإصلاح المنظومة الصحية من اجل تحسين الأداء فيها، ستسهر الحكومة على:[1]

أ. تحسين قدرات المنظومة الصحية.

ب. تحسين العلاج الاستشفائي.

ت. إصلاح المستشفيات والذي يرمي إلى:

- تحسين ظروف استقبال المرضى وإقامتهم، ودوام اعمال الرعاية الصحية الاستشفائية .
- دعم تراتيب التكفل بالاستعجالات الطبية والجراحية.
- تحسين التزويد بالوسائل الملائمة للخدمات الطبية المتخصصة، ولا سيما الخدمات المختصة في الامراض التي تستوجب التحويل إلى الخارج.

وسيكون هذا الاصلاح متبوعا بتحسين تسيير المستشفيات من خلال:

- إدخال المحاسبة التحليلية .
- تعزيز قدرات تقييم النشاط والأداء.
- مراجعة الإطار القانوني لمؤسسات الصحة.

المطلب الثالث: واقع الدخل في الجزائر

إن الثروة المالية التي جناها الاقتصاد الجزائري على مدى الأعوام القليلة الماضية أبرزت الكثير من الفرص الاستثمارية الكامنة، وخاصة في المواقع الرئيسية للدولة وهو ما يسهل التبادل التجاري مع الدول

[1] – زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تقييمية–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 193،194.

الأخرى في القارتين الافريقية والأوربية وكونها إحدى الدول الأفريقية العشر الأولى التي تمتلك موارد وفيرة من النفط والغاز، استطاعت الجزائر اغتنام فرصة الانتعاش الدولي في قطاع النفط والذي حدث منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، فحققت نتيجة لذلك إيرادات عالية من مشاريع عدة في مجال الهيدروكربونات. وقد شجع هذا نشاط الاستثمار الذي يتوقع له أنه ينتعش اكثر بالنظر لحاجة الجزائر لتنويع مصادر الثروة خارج قطاع الهيدروكربونات، فقد كانت إيرادات مشاريع النفط والغاز السبب الرئيسي وراء قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة. فقد انعكست على أرقام الناتج المحلي الاجمالي .

1-تطور الناتج المحلي الإجمالي:

إن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يتعتبر اداة اساسية لقياس مستوى المعيشة، فقد حقق هذا الأخير ما قيمته 0.719% وذلك سنة 2006، ليحقق 0.728% سنة 2007 ليرتفع إلى 0.747%في 2008، فهذا المؤشر زادت قيمته من 1.86% في المتوسط سنويا منذ عام 2006، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 2014-2015

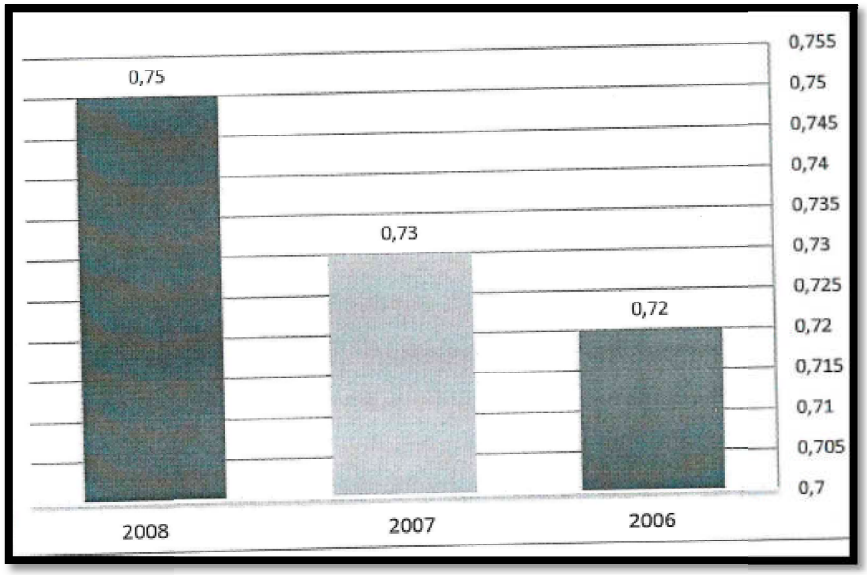

La source : le programme des nations unie, le rapport national sur le développement humain, le conseil économique et social, p31.

فالتحسن في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2007-2008 راجع الى تطورات في الناتج المحلي الإجمالي، فمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي انتقل من 02% عام 2006 إلى 03% عام 2007، فالتحسن في مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حققت تطورا كبيرا عام 2001، وذلك راجع إلى تنفيذ العديد من البرامج العامة كخطة دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وكذا البرنامج التكميلي لدعم وبناء النمو 2005-2009، فهذه البرامج في مجملها تركز على تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع وكذا توفير فرص العمل من خلال تنمية الهياكل الأساسية وهو ما يوضحه جليا البرنامج التكميلي لدعم وبناء النمو من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): البرنامج التكميلي لدعم وبناء النمو

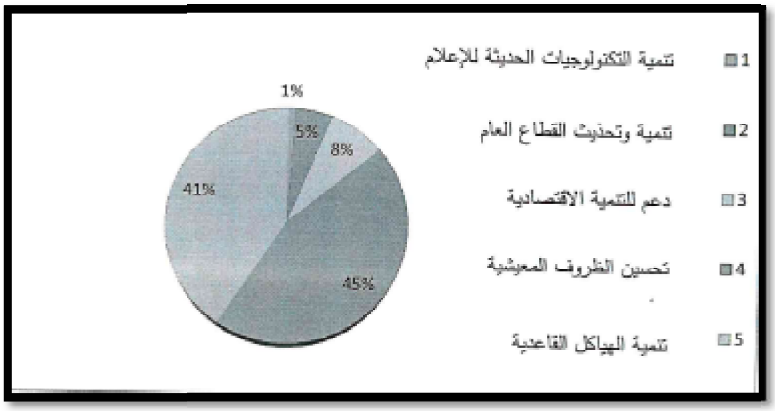

La source : le programme des nations unie, le rapport national sur le développement humain en Algérie 2008, le conseil économique et social, p31.

من خلال ملاحظة الشكل السابق نجد أن أكبر نسبة من هذا البرنامج موجهة الى تحسين المستويات المعيشة للأفراد بالدرجة الأولى، فقد عرف الاقتصاد الوطني انتعاش سنة 2009 حيث سجل الناتج الداخل الخام نسبة نمو قدرها 2.4% أي نفس النسبة التي سجلت سنة من قبل، بينما يمثل هذا المعدل نسبة النمو المسجلة على مستوى العالم العربي كله خلال سنة 2008، وذلك رغم آثار الأزمة الاقتصادية حسب ما أكده ملحق لبيان السياسة العامة للحكومة، فربما يبدو هذا النمو ضئيلا من الوهلة الأولى نظرا لحجم الاستثمارات العمومية.

غير ان ذلك غير صحيح لأنه قد يتجاهل التحول العميق الذي يشهده نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر منذ بضع سنوات، وعلى غرار السنوات الثلاثة الماضية فقد انعكس على نمو الناتج الداخلي الخام

سنة 2009،الأثر مخفض للتضخم الذي سجل ارتفاعا نسبة 5.7% خلال السنة ذاتها مقابل 4.4% سنة 2008، 3.5% في 2007.

وذلك نتيجة ضخ أموال معتبرة على اثر تفعيل حركية الاستثمارات ورفع الأجور، وكذا المضاربة القوية التي شهدتها أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة ولكن خارج المحروقات سجل الناتج الداخلي الخام سنة 2009 نسبة نمو قدره 9.3% مقابل 6.1% في 2008 و6.3% سنة 2007.

وحسب الوثيقة فقد شهد استغلال المحروقات "وضعية صعبة " تعود إلى اسباب عدة منها انخفاض أسعار النفط وتقلص المبيعات التي اقرتها منظمة الأوبيك، مما ادى الى تراجع كميات المصدرة سنة 2009. وتوقعت الحكومة بهذا الصدد أن يتأجل انتعاش النمو في قطاع المحروقات إلى سنة 2011 نظرا لانخفاض كميات الغار التي تسلمها الزبائن الأوروبيون الذين تأثرو بالأزمة الاقتصادية.

وكان وراء الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي سنة 2009 النتائج الاستثنائية التي حققها القطاع الفلاحي في الموسم الماضي بعد موسم صعب في 2008، وشكل الإنتاج الزراعي نسبة 9.3% من القيمة المضافة الإجمالية، وقد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 20% سنة 2009-بفضل المردودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 61.1 مليون قنطار – مقابل 5.3% سنة 2008 5% (2007) و4.9 % (2006) 1.9% (2005)، وعرف القطاع الفلاحي ايضا ارتفاعا في المساحة الصالحة للزراعة التي ازداد حجمها حوالي 40 ألف هكتار في السنة الماضية وازدادت مساحة الأشجار المثمرة ب 41 ألف هكتار منذ شهر جانفي 2009.

وأدت التدابير التي اتخذتها الدولة سنة 2009 خاصة مسح حوالي 40 مليار دينار من ديون الفلاحين ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر ب 1000 مليار دينار، على مدى الفترة الخماسية 2010-2014 إلى تسجيل نتائج معتبرة منها إنتاج حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا، مقابل 19.5 مليون قنطار سنة 2008 وتكثيف انتاج الحليب مما أدى إلى تقليص كميات مسحوق الحليب المستورد.

المبحث الثاني : واقع التنمية البشرية في الجزائر مقارنة مع الدول محل الدراسة.

لتسليط الضوء على جانب التنمية البشرية في العالم أو في منطقة معينة منه لا بد من الاعتماد على لغة الأرقام والإحصائيات التي تتناول هذا المجال لدعم النظريات والأفكار وتوكيد النتائج بأدلة دامغة، فلغة الأرقام وحدها تتحدث عند دراسة واقع ظاهرة معينة لأنها وحدها تحكم وتصدر النتائج على الواقع المعاش دون إمكانية نشوب خلاف أو فتح مجال لوجهات النظر.

ولمعرفة واقع التنمية البشرية في الدول العربية لابد دون شك من الاعتماد التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والذي ظهر لأول مرة سنة1990 والذي يهدف إلى قياس التقدم البشري ونوعية الحياة على المستوى العالمي، ولقياس هذا المؤشر يعتمد على عدة مؤشرات أخرى والمشكل يكمن في عدم توفر أحيانا بعض المعطيات في بعض الدول.

عند الحديث عن التنمية البشرية في الدول العربية مباشرة تصدر الأحكام جزافا بأنها متأخرة عن الركب الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فهي متأخرة في هذا الجانب، لكن لا يمكن الحكم على ذلك إلا من خلال ما تنطق به لغة الأرقام ولعل أهم مؤشر يمكننا الاعتماد عليه في هذا الجانب هو المؤشر الصادر عن هيئة الأمم المتحدة والذي يضم عدة جوانب من بينها صحة الفرد، مستوى التعليم، الناتج المحلي الإجمالي،مستوى الفقر....الخ.

ومن الملاحظ أنه في الآونة الاخيرة أصبح الاقتصاد العالمي يرتكز أساسا على التطور التقني و العلمي و الدول ترتكز على هاذين الجانبين أساسا هي التي تحقق تطورا سريعا في كل مناحي الحياة لذلك أصبح الحكم على وجود تنمية بشرية من عدمها في دول ما يرتكز بشكل أساسي على وضعية التطور التقني والتكنولوجي فيها ،فهو الجانب الذي يسهل على الفرد قضاء حاجياته بسرعة وسهولة فائقتين.

والمقصود بالتطور التقني التكنولوجي الذي له علاقة تبادلية مع تحقيق تنمية بشرية عموما يرتكز على كل من استخدامات الفرد لشبكة النترنت وحصة الصادرات من التكنولوجيا العالية من آجمالي صادرات الدول، توفر الحواسيب والهواتف الثابتة والمحمولة ، براءات الاختراع والتأهيل البشري (المعرفة التقنية).

سنحاول في مداخلتنا تسليط الضوء على أهم المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بالتنمية البشرية في محل الدراسة مركزين على الجانب التقني والتكنولوجي كعنصر حديث له علاقة مباشرة بالتنمية البشرية في الدول، لذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الاول :المؤشرات التقليدية لحساب التنمية البشرية في الدول العربية المطلب الثاني : العناصر المكونة لمؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية ومقارنتها عالميا، والمطلب الثالث : المؤشرات الحديثة لقياس التنمية البشرية في الدول العربية (مؤشرات تكنولوجية).

المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لحساب التنمية البشرية في الدول العربية

إن مؤشر التنمية البشرية مؤشر إحصائي كما سبق وذكرنا تصدره هيئة الأمم المتحدة منذ سنة 1990 يقيس تطور المجتمعات ورقيها العام أي التغير الذي يشمل جميع مناحي الحياة في جميع دول العالم، لذالك لا بد وان يضم كل العناصر التي تدخل ضمن مفهوم التنمية البشرية لذالك يتشعب هذا المؤشر إلى عدة مؤشرات .

1.مؤشر التنمية البشرية للدول العربية وتطوره الزمني

إن آخر احصائيات تضم المؤشر العالمي للتنمية البشرية هو لسنة 2016 لكن الاحصائيات التي يضمها اغلبها لسنة2013، وكما يبين الجدول الموالي فإن الدول الخليجية تحتل المراتب الأولى عربيا أم عالميا فمراتبها جيدة كقطر التي تحتل المراكز 33 و السعودية المركز 38 والإمارات المركز42 عالميا أما الجزائر فتحتل المركز 83 عالميا و07عربيا، ودائما نجد المراكز الأخيرة لكل من السودان وسوريا.

الجدول رقم (2–3): الترتيب العالمي والعربي للدول العربية لدليل التنمية البشرية سنة2016:

الدول	الترتيب العربي	التريب العالمي
قطر	**1**	33
السعودية	**2**	38
الإمارات	**3**	42
البحرين	**4**	47
عمان	**5**	52
لبنان	**6**	76
الجزائر	**7**	83
تونس	**8**	97
ليبيا	**9**	102

مصر	**10**	111
فلسطين	**11**	114
العراق	**12**	121
المغرب	**13**	123
اليمن	**14**	168
السودان	**15**	165
سوريا	**16**	179

Source : PUND,rapport sur le dévloppement humain 2016, consulter le :05/06/2018, site web :
http://hdr.undp.org/sites/default/hdr16-report-fr.pdf

تتراوح قيمة المؤشر بين القيمتين 0و1 حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى وتنخفض كلما اقترب من القيمة الصفرية، والجدول التالي يوضح دلالة مؤشر التنمية البشرية، حيث يستخدم برنامج الامم المتحدة الانمائي دليل التنمية البشرية لتصنيف الدول في أربع مراحل تنموية على النحو التالي:

- تنمية بشرية جد مرتفعة.
- تنمية بشرية مرتفعة.
- تنمية بشرية متوسطة .
- تنمية بشرية ضعيفة أو منخفضة.

الجدول رقم (2–4): مؤشر التنمية البشرية 2015/2013

2013		**المرتبة العالمية**	**2015**		**المرتبة العالمية**
تنمية بشرية جد مرتفعة			**تنمية بشرية جد مرتفعة**		
0.851	قطر	31	0.856	قطر	31
0.836	السعودية	34	0.847	السعودية	38
0.827	الامارات	40	0.840	الامارات	42
0.815	البحرين	44	0.824	البحرين	47
0.814	الكويت	46	0.800	الكويت	54
تنمية بشرية مرتفعة			**تنمية بشرية مرتفعة**		
0.784	ليبيا	55	0.796	عمان	52

0.783	عمان	56	0.763	لبنان	76
0.765	لبنان	65	0.745	الجزائر	83
0.745	الأردن	77	0.741	الاردن	86
0.717	تونس	90	0.725	تونس	97
0.717	الجزائر	93	0.716	ليبيا	102
تنمية بشرية متوسطة			**تنمية بشرية متوسطة**		
0.686	فلسطين	107	0.691	مصر	111
0.682	مصر	110	0.684	فلسطين	114
0.658	سوريا	118	0.649	العراق	121
0.642	العراق	120	0.647	المغرب	123
0.617	المغرب	129	**تنمية بشرية ضعيفة**		
تنمية بشرية ضعيفة			0.513	موريطانيا	157
0.500	اليمن	154	0.490	السودان	165
0.487	موريتانيا	161	0.482	اليمن	168
0.473	السودان	166	0.420	سوريا	179

Source : PUND,rapport sur le dévloppement humain 2016, opcit.

حسب الجدول السابق الذي يتضمن دليل التنمية البشرية لعام 2016 يضم 188 دولة فإن حالة الدول العربية كما يلي:

تنمية بشرية جد مرتفعة (قيمة الدليل 0.8 أو أكثر)، اشتملت هذه المجموعة على 51 دولة كان من بينها 05 دول عربية هي:

–قطر(بدليل تنمية بشرية بلغ 0.856)، –السعودية(0.847)، –الامارات(0.840)، – البحرين(0.824)، –الكويت(0.800).

- هذا وقت سجلت أعلى قيمة في النرويج (0.949).

كما نلاحظ فقد قفزت ثلاث دول عربية في دليل التنمية البشرية المرتفع إلى دليل التنمية البشرية الجد مرتفع من سنة 2012 إلى سنة 2013 وهي السعودية، البحرين و الكويت.

كما نلاحظ بقاء 05 دول عربية في دليل التنمية البشرية الجد مرتفع من سنة 2013 إلى سنة 2015 وعلى رأسهم دولة قطر.

تنمية بشرية مرتفعة (قيمة الدليل أقل من0.8و أكثر من0.7)، اشتملت على 54 دولة كان من بينها 06 دول عربية بما فيها الجزائر وهذه الدول هي: -ليبيا(0.716)، -عمان (0.796)، -لبنان(0.763)، -الأردن (0.741)، -تونس(0.721)،-الجزائر(0.745)، والتي حققت تطورا ملموسا بالنسبة للترتيب العربي لهذه المجموعة.

نلاحظ عدم وجود أي قفزة للدول العربية، وبقاء نفس الدول العربية في دليل التنمية البشرية المرتفع بين سنتي 2013م و2015م.

تنمية بشرية متوسطة (قيمة الدليل أقل من 0.7 وأكثر من 0.550)، اشتملت على 42 دولة كان من بينها 04 دول عربية وهي:-فلسطين(0.684)، -مصر (0.691)، -العراق (0.642)،-المغرب (0.647) نلاحظ تراجع سوريا من التنمية البشرية المتوسطة إلى التنمية البشرية الضعيفة وذالك لأسباب الحرب.

تنمية بشرية ضعيفة (قيمة الدليل أقل من 0.550)، اشتملت على 41 دولة كان من بينها 04 دول عربية وهي:

-اليمن(0.482)، -موريتانيا(0.513)،-السودان(0.490)،-سوريا(0.420).

أما لو تتبعنا التطور الزمني لهذا المؤشر فيما يخص الدول العربية سنجد أن التنمية البشرية مستمرة، ولكن بسرعة أقل من مختلف مناطق العالم، وبتقدم غير متوازن.

المطلب الثاني: العناصر المكونة لمؤشر التنمية البشرية في الدول العربية ومقارنتها عالميا:

إن اهم العناصر المكونة لمؤشر التنمية البشرية هي ثلاث معايير :العمر المتوقع عند الولادة، التحصيل العلمي، ومستوى المعيشة.

لحساب المؤشر حددت القيم الدنيا و القيم القصوى لكل المؤشرات الفرعية على النحو التالي:

-العمر المتوقع عند الولادة: 25سنة،85سنة.

-معدل المعرفة: صفر،100 في المائة.

-نسبة القيد في التعليم:صفر،100في المائة.

-نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالمكافئ الشرائي للدولار: 100دولار، 40000دولار.

الجدول رقم (2-5): المؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية البشرية لسنة2015.

	توقع الحياة منذ الولادة	متوسط سنوات الدراسية	السنوات المتوقعة من اللتعليم	إجمالي الدخل القومي للفرد الواحد
تنمية بشرية جد مرتفة				
قطر	78.4	9.1	13.8	119029
السعودية	75.5	8.7	15.6	52109
الإمارات	76.8	9.1	13.3	58068
البحرين	76.6	9.4	14.41	32072
الكويت	47.3	7.2	14.6	85820
تنمية بشرية مرتفعة				
ليبيا	75.3	7.5	16.1	21666
عمان	76.6	6.8	13.6	42191
لبنان	80.0	7.9	13.2	16263
الأردن	73.9	9.9	13.3	11337
تونس	75.9	6.5	14.6	10440
الجزائر	71.0	7.6	14.0	12555
تنمية بشرية متوسطة				
فلسطين	73.2	8.9	13.2	5168
مصر	71.2	6.4	13.0	10400
سوريا	74.6	6.6	12.0	5771

العراق	69.4	5.6	10.1	14007
المغرب	70.9	4.4	11.6	6905
تنمية بشرية ضعيفة				
اليمن	63.1	2.5	9.2	3945
موريتانيا	61.6	3.7	8.2	2988
السودان	62.1	3.1	7.3	3428
الدول العربية	70.2	6.3	11.8	15817
العالم	70.8	7.7	12.2	13723

Source : PUND,rapport sur le dévloppement humain2016, opcit

يلاحظ بأن مؤشرات الدول العربية ككل هي دائما أقل من المتوسط العالمي على مدى الدخل فهو يتجاوز المتوسط العالمي بنسبة15% حيث سجل أعلى دخل إجمالي قومي للفرد الواحد بقطر .

أما الجدول الموالي يتناول جانب التعليم حيث يوضح وجود مشاكل بمعرفة القراءة والكتابة لدى فئة البالغين ويقل هذا المشكل لدى فئة الشباب بينما عندهم مشكل وصعوبة تخطي مرحلة الثانوية، حيث لو تتبعنا مسار التعليم لوجدنا عدم الاهتمام بالطفل في مرحلة ما قبل المدرسة وعدم توجيهه وتحضيره لمرحلة التعلم ثم نجد صعوبة الاطفال في تخطي مرحلة الابتدائي نحو الثانوي ويقل المعدل إلى درجات دنيا عندما يتعلق الأمر بالتعليم العالي .

الجدول (2–6): وضعية التعليم في الدول العربية مقارنة بباقي مناطق العالم سنة2015:

	معدل معرفة القراءة والكتابة			**تطور المعدل الإجمالي للإلتحاق بالتعليم**			
	لدى البالغين (15سنة فما فوق)%	**لدى الشباب 15–24 سنة %**	**نسبة من تحصلوا على تعليم ثانوي فما فوق**	**التحضيري**	**الإبتدائي**	**الثانوي**	**العالي**
الدول العربية	77.0	89.9	41.1	32	105	76	28
شرق آسيا والمحيط الهادي	94.0	98.8	-	58	120	84	
أوروبا وسطى آسيا	97.7	99.4	75.6	43	101	95	50

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	91.5	97.1	54.7	79	106	85	44
جنوب آسيا	62.9	80.6	38.4	54	110	64	22
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	58.9	69.2	28.1	24	100	43	8
العالم	81.2	63.6	87.9	52	108	74	31

Source : PUND,rapport sur le dévloppement humain2016, opcit.

أما الجدول الموالي يتناول جانب الصحة، فحسب التقرير فإن الدول العربية ثالث منطقة عالميا يتوفى فيها الأطفال حديثي الولادة ونفس الترتيب لوفيات الأطفال الذين يقل عمرهم عن 05 سنوات هذا بعد منطقة افريقيا وجنوب الصحراء ومنطقة جنوب آسيا أي أقل من المتوسط العالمي، أما لدى البالغين فإن نسبة الوفيات لدى الرجال اكبر منها لدى النساء وأيضا تحت المتوسط العالمي لسنة 2011.

بينما شمل التقرير لسنة2008 نسبة الوفيات بسبب الكحول وكانت أدنى نسبة بالوطن العربي لكونه اسلامي بينما ترتفع نسبة الوفيات بسبب المخدرات إلى أعلاها بالوطن العربي مقارنة مع كل مناطق العالم، مما يبين الوضع المزري الذي يعيشه الشلال بهذه المنطقة.

الجدول رقم (2–7): نسبة الوفيات بمناطق العالم وفقا لدليل التنمية البشرية.

	نسبة الوفيات (لكل 1000 ولادة حية سنة 2012)		نسبة الوفيات لدى البالغين (لكل 1000 شخص) سنة 2011		نسبة الوفيات (لكل 100000 شخص) سنة 2008	
	حديثي الولادة	أقل من 5 سنوات	نساء	رجال	بسبب الكحول	بسبب المخدرات
الدول العربية	28	37	111	160	0.7	606
شرق آسيا والمحيط الهادي	17	21	99	137	1.0	0.4
أوروبا وآسيا الوسطى	20	23	104	216	2.3	1.4
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	16	19	98	181	3.4	0.8

جنوب آسيا	45	57	153	228	1.1	3.2
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	64	97	327	372	0.9	0.6
العالم	35	47	127	188	1.4	1.7

Source : PUND,rapport sur le dévloppement humain2014, opcit.

الجدول الموالي يبين ان معدل الحياة إلى غاية 60 سنة منخفض عن المتوسط العالمي لكن بنسبة ضئيلة بينما معدل الحياة بصحة جيدة يقل عن المتوسط العالمي لدى النساء ويرتفع عنه لدى الرجال لكن بنسب جد ضئيلة، بينما الملفت للانتباه معدل توفر الأطباء لكل 10000 شخص بالوطن العربي يرتفع عن المتوسط العالمي وهي ثاني منطقة بالعالم بعد أوروبا و آسيا الوسطى، ونفس التقرير شمل نفقات الصحة لسنة 2011 وقد كان المعدل من إجمالي الناتج الوطني الخام أقل من المتوسط العالمي بفارق كبير.

الجدول رقم (2–8): معدل الحياة ونفقات الصحة بمناطق العالم

	معدل الحياة				نفقات الصحة	
	إلى 60سنة (2010–2015	معدل السنوات التي سيعيشها الشخص بصحة جيدة 2010		توفر الأطباء (لكل 10000 شخص) 2003–2012	الإجمالي % من PIB	مباشرة من إجمالي الإنفاق على الصحة
		نساء	رجال			
الدول العربية	19	61.8	60.0	13.7	4.3	33.1
شرق آسيا والمحيط الهادي	18.5	68.2	63.5	21.1	4.8	35.9
أوروبا وآسيا الوسطى	18.7	64.8	58.9	26.2	6.3	28.5
أمريكا اللاتينية ومنطقية البحر الكاريبي	21.2	66.8	62.0	–	7.6	34.4
حنوب آسيا	18.6	58.3	55.56	6.3	4.2	59.7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	16.6	51.6	49.4	1.8	6.3	27.6
العالم	20.7	63.7	59.8	13.4	10.1	17.8

Source : PUND,rapport sur le dévloppement humain2016, opcit.

ويظهر دليل الفقر المتعدد الأبعاد انخفاضا في مستوى الفقر، لكن حوالي 105 مليار شخص في 91 بلدا ناميا شملها المسح لا يزالون في حالة فقر متعدد الأبعاد، و800 مليون هم معرضون للوقوع في الفقر في حالة حدوث أي أزمة مالية أو كارثة طبيعية، أو أي انتكاسة أخرى.

وتسجل منطقة جنوب آسيا أعلى مستويات الفقر المتعدد الابعاد، اذ يبلغ عدد الفقراء فيها 800 مليون وعدد المعرضين للفقر 270مليون أي أكثر من 71في المائة من عدد السكان . وهكذا تكون المنطقة موطنا لحوالي 56 في المائة من مجموع الفقراء في العالم وأكثر من 35 في المائة من مجموع المعرضين للفقر.

وحسب دليل التنمية البشرية فان الإحصائيات حول الفقر في الدول العربية قليلة وغير متوفرة وحتى الموجودة ليست في نفس السنة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2–9): الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية.

	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد		السكان المعرضون للفقر متعدد الأبعاد %	السكان الذين يعيشون في فقر مدقع	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل	
	مجموع السكان بالآلاف	شدة الحرمان %			2.25 دولار يوميا 2002–2012	خط الفقر الوطني 2002–2012
الأردن 2009	64	36.8	4.1	0.1	0.12	13.3
تونس 2012	39.3	3.2	0.2	33.7	-	-
سوريا 2006	38.0	7.7	0.9	44.4	1.71	-
فلسطين 2007	36.9	7.4	0.1	16.6	0.04	21.9
العراق 2011	39.4	7.4	0.1	16.6	0.04	21.9
مصر 2008	40.3	8.6	1.5	41.8	1.69	25.2
اليمن 2006	50.9	16.7	18.4	33.4	17.53	34.8

Source : PUND,rapport sur le dévloppement humain2014, opcit.

حسب الجدول السابق فإن نسبة الفقر في هذه الدول منخفضة ما عدا اليمن، لكن لا يمكن الحكم على وضعية الفقر في الدول العربية حسب هذه الإحصائيات فقط لأنها ناقصة ولا تضم كل الدول العربية وسنواتها مختلفة لذلك حاولنا اللجوء إلى إحصائيات البنك الدولي.

المطلب الثالث: المؤشرات الحديثة لقياس التنمية البشرية في الدول العربية.

تشمل المؤشرات التكنولوجية من جهة عناصر تدل على مجهودات الدولة من تحضير ودعم وتوفير الامكانيات اللازمة لتطوير قطاع التكنولوجيا والاتصال، ومن جهة أخرى تشمل على عناصر تدل على الاستخدام الفردي وبالتالي رغبة الفرد وقدرته على المساهمة في تطوير القطاع.

أولا: المؤشرات الحكومية: هناك عدة مؤشرات لكن اهمها ما يلي:

- **الجانب القانوني:**

تعتبر القاعدة القانونية أهم مرحلة في حياة تطبيق مفهوم جديد لدولة ما، فالقانون هو المنظم الذي يجيب عن التساؤلات ويحل المشاكل التي تنتجها هذه العملية، ولقد تناول تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي(word economic forum)، (وهي منظمة دولية مستقلة تلتزم بتحسين الأوضاع في العالم، أنشئ عام 1971 كمؤسسة لا تهدف إلى الربح، وهو يتخذ من جنيف بسويسرا مقرا له)، في تقريره السنوي (2014)، مؤشر يدرس وضعية القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (على سبيل المثال: التجارة الالكترونية، التواقيع الالكترونية، حماية المستهلك ....الخ)، وتعتمد في اعداد المؤشر على سلم من 1إلى 7 حيث1=لا نمو على الاطلاق و7=متطور للغاية والمتوسط=3.9. وفي الجدول الموالي يوضح النتائج لهذا المؤشر مع الترتيب العالمي للدول العربية.

الجدول رقم (2–10): القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 3.9 7 ⟵	الرتبة عالميا	البلد	القيمة ⟵ 1 3.9 7
1	لكسمبورغ	5.9	87	تونس	3.7
2	سنغافورة	5.8	104	مصر	3.4
4	الإمارات	5.7	131	الكويت	2.7
6	قطر	5.6	132	موريتانيا	2.7
27	السعودية	5.0	140	اليمن	2.4
35	عمان	4.8	144	ليبيا	2.2
44	الأردن	4.5	146	الجزائر	2.1
8	المغرب	3.8	148	لبنان	2.0

Source : soumitra dutta and benat bilbao-osorio, bruno lanvin, -world economic forum-, "the global information technology report 2014", date available: 09/06/2014, on line: www3.weforum.org/docs/WEF-GITR-Report-2014.pdf

كما نلاحظ من الجدول السابق الجزائر تحتل المركز 146 عالميا بقيمة 2.1 وهو أدنى من المتوسط مما يعني أنها لا تهتم بالقوانين التي تنظم مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما الدول الخليجية نجدها في المراتب المتقدمة عالميا.

- **توافر أحدث التقنيات** : نفس التقرير الصادر سنة 2014 قام بدراسة للسنة الماضية محتواها(إلى أي مدى تتوافر أحدث التقنيات في بلدك) معتمدا في الدراسة على طريقة السلم، (1=غير متوفرة،7=متوفرة على الاطلاق، المتوسط=4.9)، جاءت نتائج الدراسة فيما يخص الدول العربية مقارنة ببعض الدول المتقدمة كما يلي:

الجدول رقم (2–11): توافر أحدث التقنيات في البلدان (2014):

الرتبة العالمية	البلد	القيمة ← 7 4.9 1
1	فنلندا	6.5
2	السويد	6.5
3	النرويج	6.5
8	الإمارات	6.4
20	قطر	6.1
26	البحرين	6.0
32	السعودية	5.8
36	الأردن	5.7
56	عمان	5.2
64	الكويت	5.0
66	المغرب	5.0
77	تونس	4.8
86	لبنان	4.6
98	موريتانيا	4.5
117	مصر	4.1
141	ليبيا	3.4
142	اليمن	3.4
144	الجزائر	3.2

Source : soumitra dutta and benat bilbao-osorio, bruno lanvin, opcit.

كما نلاحظ الجزائر تحتل مراكز عالمية متأخرة مما يعني أن أحدث التقنيات تكاد تكون غير متوفرة، بينما تحتل الدول الخليجية مراكز متقدمة عالميا.

- **امكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي:**

شملت الدراسة أيضا إحصائية حول إمكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي من خلال الوسائط المتطورة، وكان السؤال المعتمد عليه في الإحصائية هو: في بلدك كيف هو حال امكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي مثلا(المحتوى السمعي البصري، منتجات البرمجيات)، عبر منصات متعددة على سبيل المثال (الحظ الثابت، شبكة الهاتف المحمول، الأقمار الصناعية)، والسلم المعتمد عليه (1=لا يمكن الوصول غليها على الاطلاق، 7= الوصول إليها على النطاق واسع، المتوسط=4.9) ونتيجة الدراسة مبينة في الجدول الموالي .

الجدول رقم (2–12): أمكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي 2013–2012:

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4.9 9 ⟸	الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4.9 9 ⟸
1	ايسلندا	**6.6**	75	عمان	**5.1**
2	فنلندا	**6.5**	89	مصر	**4.7**
3	النرويج	**6.4**	99	المغرب	**4.5**
18	قطر	**6.2**	110	تونس	**4.3**
20	الإمارات	**6.1**	115	لبنان	**4.2**
38	البحرين	**4.7**	124	اليمن	**3.8**
39	السعودية	**5.6**	139	ليبيا	**3.4**
51	الكويت	**5.4**	144	الجزائر	**3.0**
54	الأردن	**5.3**			

Source : soumitra dutta and benat bilbao-osorio, bruno lanvin, opcit.

تحتل الجزائر المركز 144 عالمي بقيمة أقل بكثير من المتوسط مما يدل على أن إمكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي بالجزائر لا يتم بالسرعة والفعالية ذات المستوى العالمي، فيتم الوصول إليها بصعوبة وبطئ، على غرار الدول الخليجية.

- **تكاليف الاشتراك الشهري لخدمة الانترنت:**

تعتبر التكاليف من أهم الأمور التي تهتم المواطن وتعتبر الخط الفاصل بين تبنيه لأمر ما أو التخلي عنه، والمؤشر الموالي يدرس تعريفات الانترنت ذات النطاق العريض الثابت لسنة 2012، مثلما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم (2–13): رسم الاشتراك الشهري لخدمة الانترنت ذات النطاق العريض لسنة 2012:

المرتبة عالميا	البلد	القيمة مائة مليون	المرتبة عالميا	البلد	القيمة مائة مليون
1	سيريلانكا	8.22	36	الأردن	22.95
3	بنقلادش	10.37	49	لبنان	26.07
7	تونس	14.24	55	البحرين	28.21
11	مصر	15.09	103	الإمارات	41.77
28	المغرب	20.64	108	موريتانيا	48.94
29	الجزائر	20.94	110	السعودية	49.34
31	الكويت	21.37	112	قطر	49.90

Source : soumitra dutta and benat bilbao-osorio, bruno lanvin, opcit.

الجزائر من بين البلدان العالمية التي تقوم بتخفيض تكاليف خدمة الانترنت مما يلعب دور كبير في جعل المواطن يقبل على الاستخدام شبكة الانترنت وبالتالي امكانية تطبيقه للمجالات التي توفرها هذه الشبكة.

- **مؤشر تمكين تكنولوجيا المعلومات الوصول للخدمات العامة:**

يدرس المؤشر قدرة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جعل المواطنين يستفيدون من الخدمات العامة كالصحة والتعليم والخدمات المالية وغيرها، وتم الاعتماد على سلم(1=لا على الإطلاق،7= إلى حد كبير، المتوسط=4.2).

الجدول رقم (2-14): مؤشر تمكين تكنولوجيا النعلومات والاتصال المواطنين من الوصول إلى الخدمات الأساسية لسنة2012-2013:

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4.2 7	الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4.2 7
1	قطر	6.1	78	الكويت	4.0
2	الإمارات	6.1	92	مصر	3.8
16	السعودية	5.5	106	المغرب	3.6
18	البحرين	5.4	138	الجزائر	3.0
34	عمان	5.1	142	اليمن	2.8
39	الأردن	4.9	135	موريتانيا	2.7
76	تونس	4.1	147	ليبيا	2.6

Source : soumitra dutta and benat bilbao-osorio, bruno lanvin, opcit.

كما نلاحظ الجزائر تحتل المراكز 138 عالمي بقيمة أدنى من المتوسط مما نفسره بعدم قدرة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جعل المواطن الجزائري يصل إلى الخدمات العامة بالطرق الحديثة التي تعتمد على شبكة الانترنت، كما تحتل قطر المركز الأول.

- **مؤشر كفاءة الحكومة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية الخدمات العامة:** يدرس المؤشر قدرة الحكومة على تحسين نوعية الخدمات العامة المقدمة للمواطنين باستغلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسلم المستخدم1=لا على الاطلاق،7=إلى حد كبير، المتوسط4.1.

الجدول رقم (2-15):مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة لتحسين نوعية الخدمات الحكومية للمواطنين لسنة2012-2013:

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4.1 7 ⟵	البلد	الرتبة عالميا	القيمة 1 4.2 7 ⟵
1	سنغافورة	6.1	المغرب	85	4.0
2	الإمارات	6.0	مصر	96	3.7
3	قطر	6.0	الكويت	111	3.5
6	السعودية	5.5	اليمن	136	3.0
13	البحرين	5.4	الجزائر	141	2.9
18	عمان	5.2	موريتانيا	142	2.8
26	الأردن	4.9	ليبيا	147	2.4
80	تونس	4.0	لبنان	148	2.3

Source : soumitra dutta and benat bilbao-osorio, bruno lanvin, opcit.

يؤكد لنا هذا المؤشر ما توصلنا له سابقا بأن الحكومة الجزائرية لا تستغل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحديث طريقة تقديم الخدمة العامة لمواطنيها، بينما الدول الخليجية في الصدارة متفوقة على الدول المتطورة في هذا المجال.

ثانيا: مؤشرات الاستخدام الفردي:

- **مؤشر نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت**

يدرس المؤشر الوضع الحقيقي لاستخدام الانترنت من قبل المواطنين لسنة 2012.

الجدول رقم (2–16): نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت لسنة2012:

المرتبة العالمية	البلد	القيمة	المرتبة العالمية	البلد	القيمة
1	ايسلندا	96.2	49	عمان	60
2	النرويج	95	58	المغرب	55
3	السويد	94	60	السعودية	54
9	قطر	88.1	75	مصر	44.1
10	البحرين	88	79	تونس	41.4
14	الإمارات	85	81	الأردن	41
23	الكويت	79.2	106	اليمن	17.4
46	لبنان	62.3	113	الجزائر	15.2

Source : soumitra dutta and benat bilbao-osorio, bruno lanvin, opcit.

15.2٪ من الجزائريين فقط يستخدمون شبكة الانترنت وهي نسبة جد ضعيفة لا تخدم صالح المواطنين والاستفادة مما يمكن أن توفره لهم هذه الشبكة، بينما الخليجية في الصدارة.

نسبة الأسر المزودة بحاسب شخصي:

يشكل الحاسوب اليوم الأداة الأساسية لاستخدام الانترنت، و بالرغم من الانخفاض التدريجي في كلفته، لا يزال انتشاره محدود إما لارتفاع ثمنه بالنسبة إلى الفئات المتوسطة والفقيرة في المنطقة العربية، إما لتعقد عمليات استخدامه بالنسبة إلى بعض فئات المجتمع، ومن المؤكد ان نشر صناعة المحتوى الرقمي يتطلب إتاحة النفاذ إلى المحتوى لفئات اوسع من المجتمع، ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح نسب الأسر المزودة بحاسوب شخصي بالدول العربية لسنة 2012، كما يوضح الجدول موقع الدول العربية في الترتيب العالمي في ما يخص هذه الأجهزة .

الجدول رقم (2–17): نسبة الأسر المزودة بحاسوب شخصي لسنة 2012:

الرتبة العالمية	البلد	%
3	البحرين	97.2
8	قطر	91.5
15	الإمارات	85
27	لبنان	79.9
35	الكويت	75
43	السعودية	67.7
50	عمان	62.7
59	الأردن	54.6
69	المغرب	43.1
76	مصر	37.9
90	الجزائر	24.2
93	تونس	22.8
98	ليبيا	17.6
129	اليمن	5.1
134	موريتانيا	3.7

Source : soumitra dutta and benat bilbao-osorio, bruno lanvin, opcit.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك دولة عربية متفوقة باحتلالها المرتبة الثالثة عالميا وهي البحرين(متقدمة على الدول المتطورة كألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان....الخ)، وهناك دولا لها نسب لا بأس بها كالإمارات ولبنان والسعودية والكويت، ودول ضعيفة كالمغرب، مصر والأردن، وهناك دول ضعيفة جدا كتونس، ليبيا، الجزائر وموريتانيا.ولذلك لا بد من اتخاذ عدد من الاجراءات لزيادة استخدام الحاسوب في المنطقة العربية منها مثلا:

أ–توفير الحواسيب في المراكز مجتمعية في المناطق الريفية والنائية والفقيرة.

ب–تخفيض الرسوم الجمركية على الحواسيب ومكوناتها؛

ج–تسهيل الحصول على القروض الصغيرة لتمكين الفئات الشعبية من اقتناء الحواسيب؛

د–تكثيف الدورات التدريبية المخصصة لاستخدام الحواسيب والأنترنت.

- **نسبة الأسر القادرة على الوصول إلى شبكة الأنترنت من المنزل:**

يدرس المؤشر نسبة الأسر التي تستخدم شبكة الانترنت من منازلها وهو مؤشر يمكننا من معرفة مدى إمكانية تواصل المواطنين مع حكومتهم و الاستفادة من الخدمات الأساسية .

الجدول رقم (18): نسبة الأسر القادرة على الوصول إلى الأنترنت من المنزل لسنة 2012:

الرتبة العالمية	البلد	%
10	قطر	88.1
20	البحرين	97
32	الإمارات	72
38	السعودية	66.6
40	الكويت	65.2
42	لبنان	64
64	الأردن	43.6
68	عمان	41.9
71	المغرب	38.9
74	مصر	32.3
85	تونس	20.6
91	الجزائر	19.4
98	ليبيا	13.7
123	اليمن	4.7
130	موريتانيا	3.4

Source : soumitra dutta and benat bilbao-osorio, bruno lanvin, opcit.

تحتل الجزائر المركز 91 عالميا مما يعني أن 19.4 من الأسر الجزائرية فقط يمكنها التواصل عبر شبكة الأنترنت من منازلها وهي نسبة لا تخدم تطور الحكومة الالكترونية بمعناها الصحيح في الجزائر.

الدول الخليجية أصبحت تنافس الدول المتطورة في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما جعلها تبتعد عن الركب الاقتصاد العربي، واحتلالها المراكز الأولى فيي مؤشرات التنمية المستدامة يبين العلاقة التبادلية بين المؤشرين، وعليه يمكن القول بأن الدول العربية لم تعد في نفس المجموعة بجيث لا يمكن الحكم عليها بنفس الصفة لأن هناك فجوة عربية واضحة.

خلاصة الفصل

حسب ما تم ذكره سلفا الصورة ليست قاتمة كما يتصورها البعض في الدول العربية حيث نلاحظ لأن أكثر من نصف الدول العربية تصنف ضمن دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا، كما نلاحظ بأن الدول الخليجية تكاد تنافس الدول المتطورة في المراكز الأولى عالميا سواء من حيث مؤشرات التنمية البشرية أو مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

وعليه هناك فجوة داخلية بين الدول الخليجية وباقي الدول العربية وفجوة خارجية بين الدول العربية ككل والدول المتقدمة لكن هذه الفجوة ليست كبيرة ضمن مؤشرات التنمية البشرية على عكس المؤشرات التكنولوجية .

حتى من ناحية الفقر فالدول العربية لا تعتبر أفقر دول العالم فرغم قلة الاحصائيات إلا أن الكل متفق على تراجع معدلات الفقر في الدول العربية وهو ما يترجم معدلات الدخول المرتفعة لكنها لا توظف بالشكل المناسب للرفع من مؤشرات التنمية ككل .

خاتمة

خاتمة:

عرجنا في الفصل الأول إلى الإطار العام للتنمية البشرية التي كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور الكبير في إبرازها، إذ جاء في أول تقرير له سنة 1990 الذي عرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وهذه الخيارات هي أن يحظى الإنسان بحياة طويلة وصحية، وأن يحصل على المعارف، والحصول على الموارد الضرورية للحصول على مستوى معيشة مناسبة.

ووجدنا توجه آخر يرى أن التنمية البشرية هي الإستراتجية تنموية تبدأ وتنتهي بالناس، وهي تقوم على أربعة عناصر أساسية هي الإنتاجية، الاستمرارية، المشاركة، العدالة، أي بمعنى زيادة القدرات الأفراد التعليمية والصحية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل وتزداد القدرة على إشباع الحاجات.

وتطرقنا في الفصل الثالث إلى واقع مؤشرات التنمية البشرية بصفة مفصلة في الجزائر وبعض الدول سواء الأوربية أو العربية، وتتمثل في المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الدخل الوطني، ومؤشرات اجتماعية المتمثلة في المؤشرات التعليمية والمؤشرات الصحية والمؤشرات السكانية. وتوصلنا الى أن الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا. وهذا من خلال الفصل الثاني توصلنا الى أن الجزائر حققت معدلات لابأس بها في معدلات التنمية البشرية اذ تصنف ضمن التنمية البشرية المرتفعة. أما دول الخليج فهي تنافس الدول الرائدة في هذا المجال بتنمية بشرية مرتفعة جدا.

ومن خلال ما تم استعراضه في البحث، سوف تقوم بتقديم نتائج اختبار الفرضيات، وأهم النتائج النظرية والتطبيقية بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

نتائج اختبار الفرضيات :

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذا التساؤلات الفرعية التي نتجت عنها، قمنا في بداية الدراسة بصياغة عدد من الفرضيات، وفيما يلي سنقوم باختبار صحتها أو خطئها وفقا للنتائج المتحصل عليها.

الفرضية الأولى: عرفت مفاهيم التنمية البشرية عدة تطورات عبر الأزمنة. هذه الفرضية صحيحة حيث من خلال الفصل الأول توصلنا الى أن مفهوم التنمية البشرية عرف عدة تطورات بداية من تقرير 1990. اذ تواصلت التقارير في سرد المفاهيم الحديثة من خلال النقائص التي جاءت في كل تقرير.

الفرضية الثانية: الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة جدا.هذه الفرضية خاطئة إذ ومن خلال الفصل الثاني توصلنا الى أن الجزائر حققت معدلات لابأس بها في معدلات التنمية البشرية اذ تصنف ضمن التنمية البشرية المرتفعة. أما دول الخليج فهي تنافس الدول الرائدة في هذا المجال بتنمية بشرية مرتفعة جدا.

النتائج المتوصل إليها :

وعلى ضوء ما سبق توصلنا إلى نتائج التالية:

– إن تطور التنمية البشرية في الجزائر مرتبط بتطور الأدلة الثلاث العمر المتوقع عند الحياة ، التعليم، مستوى المعيشة.

– أكثر من نصف الدول العربية تصنف ضمن دول مرتفعة ومرتفعة جدا من حيث معدلات التنمية البشرية.

– الدول الخليجية تكاد تنافس الدول المتطورة في المراكز الاولى عالميا سواء من حيث مؤشرات التنمية البشرية أو مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– الدول العربية لا تعتبر أفقر دول العالم فرغم قلة الاحصائيات الا أن المتفق عليه تراجع معدلات الفقر بها.

اقتراحات:

– تعمل جامعاتنا على المستوى الوطني بادراج مقياس خاص بالتنمية البشرية.

– التأكيد على أهمية التطبيق بشكل فعال لمؤشرات التنمية البشرية .

– تطوير مفهوم التنمية البشرية في حد ذاته حتى يمكنه مواكبة التطورات الحضارية والثقافية.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور الدخل في تحقيق التنمية البشرية في حدود الإشكالية المطروحة كما أن للبحث أفاق أخرى منها:

- العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية قبل التنقيح وبعده.
- مؤشر التعليم ودوره في الرفع من معدلات التنمية البشرية.
- مؤشرات التنمية البشرية المنقحة وتأثيراتها على النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب

1. أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، مملكة الأرنية، ط1، 2014.

2. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2009، عمان، الأردن.

3. طلعت مصطفى السروجي، منى محمود عويس وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2001.

4. عبد الجبار لعبيدي، خرافة التنمية البشرية المستدامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

5. عبد الحميد محمد العباسي، محاضرة في التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات، معهد الدراسات والبحوث الاجتماعية، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، جامعة القاهرة.

6. عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2000.

7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000م.

8. عبد اللطيف حسين فرج، نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ما قبل وبعد عولمة التعليم، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.

9. عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، .2004.

10. عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الثانية، بدون دار نشر، القاهرة، 2006-2007.

11. عثمان محمد عثمان، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

12. عدنان داود محمد الغداري، هدى زوير مخلف الدعمي، الاقتصادي المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 1431هـ-2010م.

13. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 1988.

14. محمد الأمين فارس، تعقيب على مفاهيم ومقاييس التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، فيفري 1995.

15. محمد عابد الجابري، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1995.

16. محمد عابدي الجابري، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1995.

17. محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، لمعهد العربي للتخطيط، الكويت.

18. محمد مراد، التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية)، ندوة بتاريخ 2011/06/11.

19. محي الدين مسعد، عولمة الاقتصاد في الميزان (الايجابيات والسلبيات) ، دار الهناء للتجليد الفني للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.

20. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعة)، دار وائل للنشر، 2007، ط 1، عمان، الأردن.

21. مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981.

22. المعتصم بالله الجوارية وآخرون، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج، ط1، عمان، ص ص: 55، 56.

23. نبيلة داود، الموسوعة المعاصرة، مدراس ومصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين، القاهرة، مكتبة غريب.

24. نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2014/2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

2- الرسائل والأطروحات

1. أفراح يحي محمد الرزامي، دراسة إحصائية لمقياس التنمية البشرية، أطروحة دكتوراه منشورة على الموقع: www.yemen-nie.info، اليمن.

2. زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تطبيقية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.

3. ساعد محمد، التنمية البشرية كمعي التحقيق الاقتصادي المعرفي في الجزائر بالإشارة إلى مؤشرات المعرفة(2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التجارة، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2010-2011.

4. شريفة عبدو، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مذكرة تخرج تخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة بان خلدون، تيارت.

5. عبد الله موساوي، حدود دور الدولة في التنمية البشرية-حالة التعليم العالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

6. محمد بوقشور ، النظام التعليمي والتنمية قي الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

7. محمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري : مقاربة نظرية ودراسة تقييميه لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010/2009.

3- المجلات والمؤتمرات

1. بومعراف الياس ، عماري عمار، محلة الباحث العدد 07، 2010/2009.

2. عبد المجيد شفيق، التناول الديداكتيكي لمفهوم التنمية في الكتب المدرسية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 3، العدد 9، أيلول .2014.

3. محمد بلفضل، التنمية المستدامة، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون بتيارت، الجزائر، العدد التجريبي سبتمبر 2011.

4. مكتب العمل العربي، الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية، مجلة العمل العربي، العدد 68، 1997.

5. المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية، نحو زيادة القدرة التنافسية للعمالة العربية، المنامة، ماي 2008.

4- الكتب باللغة الأجنبية

Human Development Report, 1990, New-York, UNDP

5- المواقع الإلكترونية

الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، الصفحة الرئيسية، صفحة الافتتاح، لمحة تاريخية عن التجربة الجزائرية، تاريخ الزيارة 2012/01/04 على الساعة 14:00.

www.onaea.edu.dz

www.assala-dz.net/ar/index.php,visité le23/03/2012, à, 12 :30.